توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الافريقية: 1999-2019 نموذجا

The use of Soft power in foreign Policy : Algeria -African relations 1999-2019 as model

د.سليم حميداني
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
hamidani.salim@univ-guelma.dz

د.سميرة شرايطية
cheraitia.samira@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2019/11/29	تاريخ القبول: 2020/08/04

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى التعرض لمدى انسجام الفعل السياسي الجزائري الخارجي في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مع المضامين الحقيقية للقوة الناعمة، أين تم الاتجاه نحو محاولة استعادة الثقل الدبلوماسي في القارة، خصوصا مع هاجس الزعامة والبروز الذي سيطر على القيادة السياسية السابقة في الفترة 1999–2019م، وفي ظل توفر مصادر إنفاق واسعة، ولهذا تصل هذه الورقة إلى نتيجة مفادها أنّ الاعتقاد ببناء التحالفات والولاءات الافريقية للجزائر، يصطدم مع حقيقة أنّه لم تكن هناك استراتيجية واضحة في إرساء علاقات استراتيجية حقيقية، تنتقل من مجرد البذل المالي إلى إرساء مصالح أعمق، ومنافع متبادلة بين الجزائر والدول الافريقية، مع ضرورة الابتعاد عن الشخصنة السياسية، وهو ما يستدعي تحولا جذريا نحو أطر جديدة للبراغماتية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ القوة الناعمة؛ إفريقيا؛ الدبلوماسية؛ بوتفليقة.

Abstract :

This paper aims to test this proposal on the course of Algerian-African relations under former President Abdel-Aziz Bouteflika, and the extent to which Algerian external political behavior is consistent with the true contents of soft power. Algeria has tried to regain its diplomatic weight on the African continent, by adopting a soft-power approach in its outward behavior towards African countries, especially with the obsession of leadership and charisma vision that dominated the previous political leadership in the period 1999-2019,

where there were huge sources of financial spending. That is why this paper reaches the conclusion that the belief in the building of African loyalties to Algeria collides with the fact that there has been no clear vision in establishing deeper strategic relations that move from mere futile financial spending to deeper interests, which requires for a radical shift towards new frameworks of political pragmatism.
Key words: Algeria; Soft Power; Africa; Diplomacy; Bouteflika.

مقدمة:

تتجه العلاقات الدولية لأن تصبح أكثر تعقيدا وأسرع فاعلية، انسجاما مع التغيرات التي تلحق الوزن النسبي لعناصر البناء الثلاث فيها، والمتصلة بالفواعل والأهداف والأدوات، ولأنّ الطرح الواقعي ظلّ مسيطرا على تحليل تلك العناصر، فقد جرى اعتبار الدولة الفاعل الوحيد، والأمن الوطني الهدف الأساس، فيما تمّ التمسك بكون القوة العسكرية هي أداة التحرك الوحيدة، والمدلول الفعلي لنشاط الدولة الخارجي، غير أنّ ذلك جرى تجاوزه تدريجيا في العقود الأخيرة، نحو الاقتناع بضرورة استيعاب منطلقات وأطر جديدة للتحليل، تضع عنصر القوة ضمن أبعاد أوسع، تكفل الخروج بها عن التمحور حول الطبيعة المادية، والعمل على مزاوجة الفعل السياسي الخارجي بين القوة الصلبة؛ وما أصبح يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالقوة الناعمة.

إنّ الحديث عن توظيف القوة الناعمة في سياسات الدول الخارجية؛ اقترن بالنموذج الأمريكي منذ أن تم طرح المفهوم لأول مرة، غير أنّه يكون من المجدي نقله إلى إسقاطات أخرى ضمن مناطق خارج بيئته الأولى، ومن ذلك ما يمكن تطبيقه على السياسة الخارجية الجزائرية خلال العقدين الماضيين، وضمن دائرة القارة الإفريقية، أين شهد عهد الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة ميلا متزايدا نحو التقرب من عديد الدول الإفريقية، وذلك في إطار تصور رؤية للعلاقات الجزائرية الإفريقية، تراهن على ضرورة الحفاظ على هذه العلاقات، ودعم سبل تقويتها بكل الوسائل، وعلى هذا الأساس لم تجد القيادة الجزائرية مانعا في المزج بين أدوات السياسة الخارجية تجاه هذه الدول ، على نحو يتضمن استثمار العلاقات التاريخية والأطر التنظيمية التي تنتمي لها الجزائر وتربطها بتلك الدول، وكذا الاستعانة بخيار المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول الافريقية الهشة والفقيرة، إضافة إلى السعي نحو إحداث

تغلغل، أساسه استثمار الجانب الثقافي والروحي لتقوية ما يرتجى من تأثير في سياسات تلك الدول، وخدمة للتوجهات الخارجية للجزائر عن طريق استجلاب تأييدها في المحافل والمناسبات الدولية.

تطرح هذه الورقة إشكالية محورية مضمونها التساؤل التالي:

كي يجري توظيف القوة الناعمة في بناء السياسات الخارجية للدول، اعتمادا على نموذج الجزائر في النطاق الافريقي خلال الفترة: 1999–2019م؟.

اعتمادا على هذه الإشكالية فإنه سيجري الاستناد إلى فرضية مركزية فحواها مايلي:

تمنح الوفرة المالية للدولة قدرة على التقرب من الدول الأخرى على صعيد الأطر غير المادية، تستعيض بها عن اللجوء إلى آليات الإكراه في سياساتها الخارجية.

توفر هذه الإشكالية والفرضية التي تسندها، قدرة على جمع المادة العلمية المتصلة بالموضوع وتنظيمها، عبر الاعتماد على منهج دراسة الحالة بأبعادها الثلاث: الاستكشافية (*exploratory*) في تتبع بناءات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية؛ والوصفية *descriptive* من خلال تفصيل حركية أبعاد هذه القوة؛ والتفسيرية (*explanatory*) في الربط بين هذه الأبعاد وتحركات صانع القرار الخارجي الجزائري، على قناعة منه بجدوى تحركه والاليات التي يعتمدها في إدارة السياسة الخارجية تجاه الدول الافريقية، ويدعم هذا النموذج التأصيل التاريخي في ذكر الأحداث وتتابعها الزمني، وارتباطات ذلك بالتغير على المستوى القاري، والتغذية الارجاعية التي تحدثها، والتي تصير جزء من عملية صنع القرار الخارجي.

تحاول هذه الورقة الإحاطة بالموضوع المدروس، من خلال الانطلاق من شرح مفهوم القوة الناعمة في السلوك الدولي، وما تقوم عليه من موارد، وكيف يجري توظيفها في حقل العلاقات الدولية، مع تضمين ذلك مجموعة من الطروحات النظرية، وأيضا الحقائق في التفرقة بين مستويات القوة واستعمالاتها، ليجري الانتقال إلى دراسة تجاذبات السياسة الخارجية الجزائرية مع الوضع الاقتصادي للدولة، في إطار المراهنة على مشروع استعادة الجزائر لمكانتها الدولية وثقلها الدبلوماسي، وتقوم تلك الطروحات على بذل قدر من الانفاق المالي في سبيل تحسين صورة الجزائر، وتقوية علاقاتها بالمحيط الافريقي، عبر مفهوم القوة الناعمة في بعدها الرمزي والاقتصادي، وتفصيل تموقع الجزائر في البرامج الدولية الموجهة لإفريقيا والتي من أبرزها "أهداف تنمية الألفية" التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2000م لمدة 15 عاما، وأيضا مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا، وبالإضافة إلى هذه الأطر سيتم التطرق إلى الأطر الأخرى لمساعي توظيف القوة الناعمة الجزائرية في العلاقة مع الدول الإفريقية.

المبحث الأول: مضامين وارتباطات القوة الناعمة كإطار السلوك الخارجي للدول

ظلّ النقاش بشأن تركيبة المجتمع الدولي وتراتبية المكانة بين الدول، منصرفا إلى جرد القدرات العسكرية والاقتصادية للدول، والانطلاق من ذلك في توصيف مستويات القوة بينها، غير أنّ وصول العالم إلى وضع معقد من العلاقات الاقتصادية بالتوازي مع تزايد قوة الدول عسكريا؛ بما في ذلك امتلاك عدد منها أسلحة للدمار الشامل، غيّر كثيرا من معطيات الزعامة والإجبار والتهديد، في ظل أنّ الدول بما فيها الكبرى منها صارت محكومة بتوافقات المجتمع الدولي، وتعجز غالبا عن تخطي إطار الردع في اثبات قوتها والدفاع عن مصالحها، وهو ما حتّم على الجميع من سياسيين وأكاديميين واعلاميين، ضرورة فتح نقاشات بخصوص التوصيف الشامل والدقيق للقوة، والخروج من الإطار التقليدي في ربطها بالقدرات العسكرية والاقتصادية، إلى إطار جديد أساسه القوة الناعمة كإطار للسلوك الخارجي للدول، وعلى هذا الأساس فإنّه يجب الإحاطة بالجانب المفهومي لهذه القوة وموارد بنائها، إضافة إلى نقاشات توظيف القوة الناعمة في سلوك الدولة الخارجي، وهو ما سيجري التفصيل فيه من خلال المطلبين المواليين.

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية وموارد بنائها: تعتبر القوة عنصر محوريا في تفاعلات العلاقات الدولية، وسببا في التغيرات التي لحقت المجتمع الدولي، وكذا العلاقة بين المجموعات البشرية عبر التاريخ، ولطالما تم النظر إليها وفق الطرح الواقعي في كونها تصنع الحق وتحميه، وأنّ الأقوياء يأخذون ما تمكنهم قوتهم من أخذه، والضعفاء يضطرون إلى التنازل والوقوع تحت إطار الإجبار والخضوع، إلا أنّ طرح مفهوم القوة الناعمة كإطار للسلوك الدولي الفعّال في العقود الأخيرة؛ دفع نحو نقاش مستمر وتراكمي بشأن مفهومها وموارد بنائها.

الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة في السلوك الخارجي للدول: ظهر مصطلح القوة الناعمة (*Soft Power*) كأحد أبجديات العلاقات الدولية الراهنة، وجرى التأكيد عليها كموازن للقوة الصلبة التي طالما حددت نمط العلاقات بين الدول، وكتعريف لهذه القوة يمكن العودة إلى ما قدّمه جوزيف ناي الابن (*Joseph Nye.Jr*) الذي يرى أنّ القوة الناعمة هي قدرة أمّة معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي

والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، والنجاح في ذلك دون الاعتماد على الإكراه أو التهديد[1]، ووفقا لهذا التعريف فإنّ التركيز على إيضاح مضمونها ينصرف إلى فهم خاصية التأثير والاقناع والقدرة على بلورة نموذج جدير بالاتباع والتقليد، والواقع أنّ مفهوم القوة الناعمة ارتبط بسياق تحولات ما بعد الحرب الباردة، وذلك عام 1990 في مقال ناي بعنوان "القوة الناعمة *Soft Power*؛ حاول خلاله تفسير انتصار الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي، مشيرا الى أنّ الحرب الباردة قد انتهت، والأمريكيون يحاولون توضيح مكانتهم في العالم بدون التهديد السوفياتي.[2]

مهّد جوزيف ناي لمفهوم القوة الناعمة عام 1988م في مؤلفه *Bound to Lead: The Changing Nature of American power* و الذي ردّ فيه على الكتابات التي شككت في القدرات الأمريكية ، خاصة تلك التي تقول أنّ الولايات المتحدة تتجه نحو الأفول، ومن ذلك مؤلف "**صعود وسقوط القوى الكبرى** " لـــــ بول كينيدي (*Paul Kennedy*)، حيث أشار "ناي" الى أنّه "في عالم متغير؛ فإن مقياس القوة هو أيضا في تغير، وقد أساء المراقبون عبر التاريخ تصميم مقياس القوة[3]، ضمن هذا الطرح البديل يقدّم **ناي** مفهوم القوة الناعمة؛ الذي اعتبره نتيجة للتحول الذي شهده النظام الدولي، والذي فرض تشكّل مفهوم وتصور جديد للقوة، أشار فيه إلى أنّ القوة الصلبة ممثلة في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية قد تجعل الآخرين في كثير من الأحيان يُغيّرون موقفهم من خلال استخدام ثنائية الحوافز والتهديدات، إلا أنّه يمكن الحصول على النتائج المرجوة والأهداف المنشودة دون تهديدات أو خسائر ملموسة، وذلك بالطريقة غير المباشرة من خلال" الوجه الثاني للقوة "، عبر جعل الدول الأخرى تُعجب بتقدم الدولة، وتحويلها الى مثال يحتذى به، تطمح الدول الى مستوى رخائه وانفتاحه، وهو ما يُعبّر عن جوهر القوة الناعمة؛ الوجه الثاني هو قوة الدولة في عالم مضطرب وذو سمة صراعية وتنافسية، أين يمكن جذب الاخرين في السياسة الدولية، وحثهم على التغيير من سلوكياتهم ومواقفهم دون اللجوء الى تهديدات القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، وهنا توصّل "جوزيف ناي " إلى أنّ القوة الناعمة هي: "القدرة على تغيير سلوكات الاخرين من خلال الإقناع بدل الإكراه أو الدفع".[4]

([1])– هبة الحياة عبيدات، **القوة الناعمة الأمريكية وأثرها على السلم الدولي**، (الأردن: عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، ط01، 2013)، ص27.

([2])-Joseph Nye.Jr, **soft power,** Foreign Policy No.80, (autumn, 1990), pp. 153-171.

([3])-Joseph Nye.Jr, **Bound to Lead : The American Power**, (New York : Basic Books.1990), pp28, 29.

([4])-Joseph Nye.Jr, **Soft Power : The Means to Success in World Politics** (New York : public Affairs, 2004) p.20.

إنّ الموقع الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة الامريكية حسب "ناي" يحمّلها المسؤولية في السياسة العالمية، فكونها أكبر دولة في العالم، فإنّ تخليها عن القيادة–كما فعلت في عشرينات القرن العشرين–يُمكن أن يكون له نتائج كارثية، فهي كقوة عظمى لها مصلحتها في النظام الدولي، وعليها أن تطوّر وتدعم المساقات الدولية، وهي مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تحكم مجالات الترابط، وستكون هذه المساقات مُكوّنًا حاسما في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، التي يتوجب عليها الاعتماد على السلطة المؤسسية لتنظيم الاعمال الجماعية. [1]

ضمن التدليل على محورية القوة الناعمة في السلوك الدولي –خاصة الأمريكي منه–يرى ناي أنّ القوة الأمريكية ليست في تراجع، ولكنها في تغير، حيث تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام أدوات جديدة ذات طابع مؤسساتي دبلوماسي/رمزي في الأساس، بدل الاكتفاء بالاعتماد على الآلية العسكرية، وبذلك يظهر أنّ الفكرة الأساسية التي تقوم عليها القوة الناعمة؛ هي وجود وجه غير مادي للقوة ممثلا في ثقافة الدولة، وقيمها وسلوكيات وسياساتها الخارجية، التي تتسق مع قيمها، والتي يفترض فيها أن تتمتع بالجاذبية الكافية لتكون أنموذجا للاقتداء امام الدول الأخرى، مما يمكّنها من كسب النفوذ على الساحة الدولية.

الفرع الثاني: موارد بناء القوة الناعمة: لطالما كانت موارد القوة الصلبة واضحة وممثلة في شكل أساسي في حجم السكان، الأراضي والموارد الطبيعية، القوة العسكرية والاستقرار الاجتماعي، القوة الاقتصادية، غير أنّه وعلى العكس من ذلك، فإنّ موارد القوة الناعمة أكثر تعقيدا، سواء في التصنيف أو في الطبيعة، ويحاول "جوزيف ناي" أن يحصر مصادر القوة الناعمة في الموارد الثلاث التالية:

أولا: ثقافة الدول (في المناطق التي تكون فيها جذابة للآخرين)؛
ثانيا: القيم السياسية (عندما تكون مقبولة من الداخل والخارج)؛
ثالثا: السياسة الخارجية (عندما ينظر اليها على أنّها شرعية، ولها سلطة معنوية). [2]

يشير مفهوم الثقافة الى ذلك الكل المركب الذي يضم مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع، ولديها العديد من المظاهر، وهنا يجب التمييز بين الثقافة العليا مثل الفن والأدب والتعليم والتي ترتبط بالنخب، والثقافة الشعبية التي تركّز على الترفيه الشامل، وعندما تتضمن ثقافة الدولة القيم العالمية، وتُشجّع سياستها القيم والمصالح التي يتشاركها الاخرون، فهي

(1)-Ibid, 28,29.
(2)-Aigerian Rimz hanova, **Power in IR : Hard, Soft and smart power**, Institute for Culture Diplomacy and the university of Bucharest, December 2015, p8

بذلك تزيد من احتمالية الحصول على النتائج المرجوة بسبب علاقات الجاذبية والواجب اتجاه الاخرين، في حين أنّ الثقافات الضيقة هي أقلّ عرضة لإنتاج القوة الناعمة[1]، وبالنسبة للقيم السياسية فإنّ تضمين القيم مثل الديمقراطية وحقوق الانسان في السياسة الخارجية يعتبر مصدرا مهما للقوة الناعمة، وهنا تجدر الاشارة الى أنّ هذه الأخيرة يرتبط تأثيرها بالسياق الدولي العام، وفيما يخص السياسة الخارجية؛ فإنّه كلما كانت سياسة الدولة مبنية على نهج ضيق للمصالح الوطنية، فإنّ ذلك يحد من قوتها الناعمة، والسياسة الخارجية المتعجرفة والمنافقة التي لا تهتم بمصالح الدول الأخرى ستكون مرفوضة دوليا، وهو ما يؤثر على مصالحتها القومية مع مرور الوقت.

بخلاف فكر "ناي" فإنّ "جوناثان مكلوري " *Jonathan Mclory* يرى أنّ للقوة الناعمة مصادرا أوسع، واعتمادا على هذا التمييز، فهو يرى أنّها تتمثل فيما يلي:

1-الحكم (القيم السياسية للدولة)؛

2-الثقافة (مجموعة الممارسات التي خلقت معنى للمجتمع)؛

3-الدبلوماسية (السياسة الخارجية)؛

4-التعليم والاستثمار/الابتكار.

بذلك يظهر أن ماكلوري (Mclory) قد وضع التعليم خارج فئة الموارد الثقافية، لأنّ التأثير الذي يحدثه التعليم العالي-في نظره-يفرض أن يكون فرعا منفصلا، وأنّ الاستثمار/الابتكار مؤشر لالتقاط الجاذبية النسبية، ما يسمح بتطوير النموذج الاقتصادي الذي يكون جذّابا كلما كان متفتحا ومبتكرا.

من خلال التعريف الذي قدمه "جوزيف ناي"، يمكن استخلاص اهداف القوة الناعمة، وهي كالتالي:

1-القدرة على تشكيل خيارات الاخرين؛

2-القدرة على الجذب والذي قد يؤدي الى الرضوخ؛

3-القدرة على جعل الاخرين يتبعون طرفا معينا بسبب الثقافة الخاصة به أو نداء ايديولوجي. [2]

بذلك يظهر أنّ للقوة الناعمة هدف مزدوج من جهة توجيه خيارات الاخرين بطريقة غير مباشرة، ومن جهة أخرى خلق بيئة ملائمة لقبول بعض القرارات السياسية، وهو ما يستوجب

(1)-Joseph.S Nye,Jr, **Public Diplomacy and Soft Power**,The Annals of The American Academy of Political and Social Sciences , Vol. 616, **Public Diplomacy in a Changing World** (Mar., 2008), pp. 94-109.

(2)-Nye,Jr ,**Soft Power The Means to success In World politics**,99.

التنبيه الى أنّ القوة الناعمة تتمتع بنفس أهمية القوة الصلبة، وكل واحدة توفر الدعم للأخرى، حيث إنّ القوة الناعمة التي يفترض أن توجه خيارات الاخرين عبر الاقناع والجذب، تظلّ في حاجة دائمة للقوة الصلبة، هذه الأخيرة تعتمد في الغالب على توظيف القوة الناعمة في الحصول على شرعية توجهاتها وتحركاتها.

المطلب الثاني: نقاشات توظيف القوة الناعمة في سلوك الدولة الخارجي: يستغرق الحديث عن القوة الناعمة صفحات الاعلام وكتابات المختصين في العلاقات الدولية، وكذا المراقبين للشأن الدولي في إقامة تحليلاتهم وتوقعاتهم حول سلوك الدول، غير أنّ هناك حاجة لنقل النقاش بخصوص القوة الناعمة من الإطار الأكاديمي والتنظيري، نحو التجسيد الفعلي لهذا النمط من القوة، وهو النقل الذي يتابع توظيفها في سياسات الدولة الخارجية، والبنى القائمة عليها والعناصر المحركة لها، والتي يتم التركيز فيها على البعد الثقافي في إكساب تلك القوة فعالية واستمرارية في التأثير، وأيضا التوجهات الجديدة بشأن التحول من مفهوم القوة الناعمة إلى القوة الذكية.

الفرع الأول: القوة الناعمة وديناميكية النشاط الثقافي للدولة: تركّز المدرسة الثقافية والتي تعرف أيضا باسم مدرسة شنغهاي(*Shanghai School*) على الثقافة في توجهات القوة الناعمة، حيث يشير يو كسنتيان (*Yu Xintian*) المدير الشرفي لمعهد شنغهاي للدراسات الدولية، إلى أنّ القوة الناعمة تتكون من الأفكار والمبادئ والمؤسسات والتدابير السياسية التي تعمل في إطار ثقافة الأمة، معتبرا أنّ الثقافة هي المصدر الرئيس للقوة الناعمة[1]، وتعتبر القوة الناعمة حسب رواد المدرسة الثقافية عنصرا مهما في القوة الوطنية للدولة، وتشمل الموارد والثروة الروحية التي تم انشاؤها في تاريخ المجتمع البشري، وجوهرها القيم، وتشمل كذلك الثقافة الايديولوجية الاجتماعية، وكذا النظم والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الأفكار السياسية، والتشريعات والأخلاق والفن والدين والعلوم، لذلك لا يجب النظر اليها ككيان ثابت، ولكن كعملية ديناميكية، وكقوة ذات طبيعة "لينة" تعتبر مكونا ضروريا إلى جانب القوة الاقتصادية و العلمية والتكنولوجية، والقوة العسكرية.

لا يمكن لأي دولة التعامل بفعالية مع الأزمات الدولية بدون روح وطنية قوية، كما أنّه بدون الأصول الثقافية لا يمكن للأمة أن يكون لها صوت في الأنشطة الدولية، ولذلك فإنّه لا

(1)-Barthhelemy Coumont, **Soft Power Debates in China**, Academic Forstghts, N13, January-june 2015, see at 06/06/2019, in this Link :
http://www.academic-foresights.com/Soft_Power_Debates_in_China.html

يمكن تحسين القوة الصلبة من دون تطوير القوة الناعمة، وما يعرف بالصكوك الثقافية هي أحد أدوات القوة الناعم، حيث ة تشمل جوهر معايير المجتمعات وقيمها وايديولوجيتها المهيمنة، وكذلك مناهجها الأساسية لتفاعلاتها الدولية، على أنّ التفاعلات المشار إليها لا تشمل فقط التفاعلات الثقافية والتعليمية بين الحكومات، ولكن تفاعلات الناس العاديين والجماعات الاجتماعية أيضا[1]، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّ استخدام سمات الثقافة لنشر النفوذ ليست بالظاهرة الجديدة، فعلى سبيل المثال وخلال الحقبة الاستعمارية؛ استخدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية لغتهما ونظامهما التعليمي والقانوني لتعزيز تواجدهما داخل المستعمرات، وكان لإرث هذه السياسات أثارا دائمة على العلاقات بين تلك الدول ومستعمراتها السابقة، وحسب رواد المقاربة الثقافية؛ فإنّ مفهوم القوة الناعمة يتجاوز قدرة أي دولة على التأثير في البلدان الأخرى، من خلال جاذبيتها، لتشمل القدرة على الامتثال في المجتمع من خلال المثال الأخلاقي والاقناع.[2]

تركّز المقاربة الثقافية على نموذج القوة الناعمة للصين، حيث يعتقد روادها أنّ الاستقرار الداخلي والانسجام الوطني يحتاج اهتماما دائما بالثقافة، كما أنّ المؤسسات والأخلاقيات تعتبر هدفا رئيسا لإرساء استقرار سياسي واجتماعي في الصين، بما يضمن الصعود السلمي لها، لذلك تدعو مدرسة "شنغهاي" إلى تحسين جاذبية الصين في العالم، ويمثل انتشار المعاهد الكونفوشيوسية في العديد من دول العالم تطبيقا مباشرا لأفكار هذه المدرسة، التي كان لها تأثير واضح على صناع القرار في الصين. [3]

تظل الثقافة قاعدة ارتكاز في سلوك الدول، انطلاقا مما تعطيه الاعتبارات الثقافية من رمزية، وجاذبية تجعل ذلك السلوك مبررا، ومتغلغلا في قناعات الشعوب وشعورها الوطني، وميولاتها لإثبات الذات، وتقديم البدائل الحضارية، وترسيخ قيمها الإيجابية، على نحو يعلي من مكانة الدولة، ويعطي الثقة بخصوص نمط الحياة الذي تتبعه، حيث ظل نمط الحياة الأمريكي رمزا لقوة الثقافة الأمريكية، وسندا في الدعوات التي لا تجد فرقا بين العولمة والأمركة، وأنّ على العالم أن يستلهم حالة التميز والتفوق من القيم الأمريكية، بل إنّ ثقافات دول مثل اليابان

(1)-Nicole Hanes,Adrina Andrer,**Culture As Soft Power International Relations**, International Conferance Knowldge-Base organisation .Vol XXI, No 01,2015,pp32-37

(2)-Hongyng Wang,Yeh -Chung Lu ,**The conception of Soft Power and its Policy implication :a comparative study of china and Taiwan**, Journal of Contemporary China ,Vol 17(jun19,2008), pp 425-447.

(3)-Courmont, op.cit.

وألمانيا مثلا صارت تعطي تبريرا لحالة الفجوة بين تلك الدول ودول أخر تنتمي إلى فضائها الجغرافي، إلا أنها تعاني فجوة معرفية وثقافية مقارنة بها.

الفرع الثاني: من القوة الناعمة إلى القوة الذكية: أشار جوزيف ناي في مؤلفه مستقبل القوة *The Future of Power*)؛ إلى أنّ القوة هي القدرة على التأثير على الاخرين لأجل حصول طرف معين على ما يريد، ويمكن تحقيق ذلك بثلاث طرق:

– الطريقة الأولى وهي تحقيق الأهداف المنشودة من خلال تهديدات الاكراه (سياسة العصا)، أو من خلال الاغراءات (الجزرة)؛

– الطريقة الثانية هي جذب الاخرين واقناعهم بما يراد القيام به عبر القوة الناعمة، وذلك بالقدرة على التأثير في الاخرين، عبر الآليات الجاذبة أو التعاونية عبر الأجندات المعلنة، والإقناع وإثارة جاذبية إيجابية، بما يحقق الأهداف المنشودة، وهو ما يضمن حسب ناي توليد ما يكفي من القوة، مع التوفير في سياسة الجزرة والعصا؛

– الطريقة الثالثة هي القدرة على استخدام كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة في توليفة واحدة، وهو ما أسماه بالقوة الذكية *Smart Power*. [1]

يمكن الإشارة إلى أنّ الاعتقاد بوجود ثلاث أشكال لتوظيف القوة، هو سابق لأفكار ناي، ومن ذلك مثلا، أنّ كينيث بولدينغ (*Kenneth Boulding*) طوّر نموذجًا في توظيف القوة على المستوى الدولي، بدا وكأنه مساهمة استثنائية في بحوث السلام ودراسات النزاعات والتوظيف الذكي للقوة، وذلك حين كتب كتابًا دعاه ثلاثة أوجه للقوة (*Three Faces of Power*)، فنحن– كما جادل– لا نعمل بطريقة الجزرة والعصا فقط: نحن نجعل الأمور تعمل بثلاثة أنواع مختلفة من محاولات إقناع نمارسها على من حولنا، وقد دعاها القوة التهديدية: "افعل ما أريده، وإلا سأفعل ما لا تريده"، والقوة التبادلية: "أعطني ما أريده، وسأعطيك ما تريده"، والقوة التكاملية: "سأفعل ما أعتقده صائبًا وجديرًا بالثقة، وسننتهي في النهاية إلى أن نصبح أكثر قربًا".[2]

حسب ناي؛ حدث خلال القرن الواحد والعشرين انتقال للقوة (*Power transition*) بين الدول، وهو ما يحدث حسبه في السنوات الأخيرة من الغرب الى حد كبير نحو الشرق؛ وبالضبط نحو آسيا ، وهذا الانتقال يتضمن الحلول التدريجي لقوة مكان أخرى، وإزاحتها عن موقعها بحسب المعطيات المادية لتقدير القوة، وكذا انعكاس ذلك على ممارسة النفوذ أو الهيمنة

(1)-Joseph Nye.Jr, **The Future of power .Los Angeles World Affaires**, Council on March28, 2011, see at 06/06/2019, in this link : *www.lawac.org/speech-archive/pdf/1596/pdf*

(2)–Boulding, Kenneth E. **Three Faces of Power**. (USA: Newbury Park، CA: Sage, 1989), p10.

، وهي ليست بالظاهرة الجديدة التي يعرفها تاريخ العالم، قد أشار لها–وقبل قرون كثيرة– المفكر الصيني لاو تزي Lao *Tzu* حين قال:

إذا لم تعد مقدرتك تحظى باحترام الاخرين، فإن ثمة مقدرة أخرى في الطريق لتحل محلها؛[1]

والواقع أن ناي ساهم في إعادة النقاش مجددا بشأن نظرية انتقال القوة (*The power transition theory*) للمفكر أبرامو أورجانسكي(*ABRAMO Organski*) ، التي تنص على أنّ الصراعات والحروب تحدث انتقالا للقوة وتعمل على إعادة توزيعها بين الدول، أي أنّ العالم يمر بدورة طويلة من عملية انتقال القوة من دولة إلى أخرى، وهو ما يتسبّب مع نهاية الدورة في نشوب حروب، بسبب الفراغ وعدم وجود دولة مهيمنة في النظام الدولي[2]، غير أنّ الفرق بين المفكرين هو قناعة ناي بشأن دور العوامل غير العسكرية وقدرتها في إحداث هذا الانتقال، وهو جانب آخر من مسعاه في إبراز أهمية القوة غير الصلبة في حقل العلاقات الدولية.

يتمثل التحول الثاني للقوة حسب ناي في ما يطلق عليه انتشار القوة (*Power diffusion*)وهي حركة القوة بعيدا عن الدول أو الحكومات نحو الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهذا على مستويين:

– توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الآخرين، سواء تمّ ذلك بإرادة الدولة، التي لم تعد تملك القدرة على الإدارة الأحادية للمشكلات القائمة، أم حصل ذلك بسبب الثقل المتنامي الذي تتوفر عليه هذه الفواعل؛

– بروز قضايا ووظائف جديدة أكبر من قدرة الدول على التعاطي معها عبر إجراءات قانونية رسمية، بما يقلل من قيمة هامش القوة الذي تتوفر عليه الدول، في مقابل تعزيز مكانة الأطراف غير الدول في ممارسة القوة والنفوذ.[3]

مع هذا التحول في مفهوم القوة فإنّ قدرة دول أو فواعل أخرى من غير الدول، على إحداث أضرار جسيمة دون عبور الحدود الوطنية على الاطلاق، شيء جديد يستوجب إعادة التفكير

([1])– غاستون بوتول، **السلم المسلّح**، تر: أكرم ديري ومحمد رائف المعرّي (لبنان: بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط01، 1971)، ص73.

(2)-Craig W.matstapeter, **The instruments of national power: achieving the strategic advantage in a changing world**, submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of Master of ARTS in Security Studies (Homeland Security and Defense), Naval Postgraduate School Monterey, California, USA, December 2008, p39.

(3) - بن عائشة محمد الأمين، **جدلية القوة في العلاقات الدولية**، منشور بتاريخ: 2019/06/12، اطلع عليه بتاريخ: 2019/06/16، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y3wqxqbr

بشأن مواجهته بطريقة أكثر دقة، ويتطلب استخدام القوة الناعمة (جذب الاخرين)، وفي نفس الوقت القدرة على الاستخدام الفعّال للقوة الصلبة. (1)

إذاً يمكن التوصل إلى حقيقة أنّ القوة تُستمد من مجموعة واسعة من المصادر، ولكن الاستفادة من ذلك لا يمكن أن تتحقق الا من خلال نهج دقيق ومتوازن، ومعرفة ما إذا كان يمكن تعبئة الموارد من طرف الدولة، وطرق نشرها، أين لا يمكن للقوة الناعمة أن تكون قابلة للتعاطي مع كل أهداف ومواضيع الدول، ويظهر بذلك أنّ القوة الذكية التي تقوم على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، هي في الواقع مزيج من الأدوات الدبلوماسية الاقتصادية، العسكرية، السياسية، القانونية والثقافية. (2)

على أساس هذه النتيجة المتوصل إليها بشأن القوة الذكية في العلاقات الدولية، يمكن فهم ما أصبح يصطلح عليه بصعود الدول، والذي اقتضت خصوصية الوضع العسكري العالمي، إلى أن يوجه إلى نمط مخالف لأشكال التفوق والصعود والهيمنة السابقة، نحو ما أصبح يعرف بالصعود السلمي للدول، وهو ما تنشط على إنجازه بكفاءة عالية الصين، وتقدم نموذجا يتحدى مفاهيم الهيمنة والقوة الأمريكية، وطروحاتها العريقة بشأن القيادة والريادة على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: مضامين القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا: 1999-2019م

تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الافريقية، وذات ماض عريق في النضال من أجل التحرر والبناء الافريقي، ورغم تراجع دورها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، غير أنها عملت دوما على الحفاظ على رمزيتها كبلد يعتز بانتمائه للدائرة الإفريقية، ويدافع عن الآمال والتطلعات المشتركة للأفارقة، وكان مجيء الرئيس السابق بوتفليقة متزامنا مع الرغبة في استعادة الحضور الجزائري في القارة، وهو التطلع الذي كان من صميم برنامج الرئيس السابق، عطفا على مناداته باستعادة الجزائر لمكانتها الدولية، بالمراهنة على ما يتوفر للجزائر من موارد، صار يوجه جزء منها تحت مدلول القوة الناعمة في خدمة أهداف الدبلوماسية الجزائرية، بالمراهنة على الأبعاد السياسية والثقافية في بلورة وتحقيق ذلك.

(1)--Joseph Nye.Jr, **The Future of power .Los Angeles World Affaires**, op.cit.
(2)- Raimz hanova, **Hard, soft and smart power**, op .cit ,pp13,14.

المطلب الأول: البعد السياسي في بناء القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا: يتجه هذا البعد في بناء القوة الناعمة الجزائرية في الفضاء الافريقي، نحو السعي للحضور سياسيا في القضايا الافريقية، والاستحواذ على قدرة التأثير في مؤسسات ونشاطات الاتحاد الافريقي، ولو اقتضى ذلك البذل المالي الواسع، ويلاحظ في هذا الإطار أنّ الجزائر ومنذ احتضانها لقمة منظمة الوحدة الافريقية الأخيرة سنة 1999م؛ التي نجم عنها التحول في التسمية إلى الاتحاد الافريقي، تسعى لأن لا تفقد صورة المحب للسلام والسعي لتجسيد دور الزعيم الإقليمي، وهو الدور الذي ظل يتطابق مع حب البروز لدى الرئيس السابق وشخصيات نظامه السياسي، على غرار ما سيجري تبيانه في العناصر الموالية.

الفرع الأول: تسويق صورة المحب للسلام في السلوك السياسي الخارجي تجاه افريقيا: راهنت الجزائر في عهد الرئيس السابق بوتفليقة على الفضاء الافريقي في تعزيز مكانتها الدولية، وتقوية دبلوماسيتها، ولأنّ النظام السابق كان يتجه إلى تجسيد نظام أشخاص أكثر من كونه نظام مؤسسات، فقد برز المحيط القريب من الرئيس ضمن حضور الجزائر في المؤسسات الدولية، ومن ذلك أنّ الوزير الأسبق رمطان لعمامرة كان مفوّض دائرة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في الفترة :2008-2013، وقد حلّ اسماعيل شرقي (منذ 2013) مكان لعمامرة في منصب مفوّض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وهكذا ظلّ المقعد حكراً على دولة واحدة[1]، في حين انتقلت مناصب المفوّضين السبعة الأخرى في الاتحاد الإفريقي من دولة إلى أخرى، مرّة واحدة على الأقل، خلال الأعوام الاثني عشر الماضية، ويتولّى هذا المفوض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام، ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الأفريقية، وكان لعمامرة –الملقّب بـــ"السيد إفريقيا" –الشخصية الأبرز في الاتحاد الأفريقي بعد الرئيس، وواحداً من مسؤولين جزائريين كثر يتسلّمون مناصب أساسية في الاتحاد الأفريقي في مجالَي الأمن ومكافحة الإرهاب، وقبله كان سعيد جنيت أول مفوّض لدائرة السلم والأمن (2002–2008)، وقيادة آليات السلام الأفريقية، وساعد على تصميم الهندسة الأفريقية للسلم والأمن في افريقيا، وقد استثمرت الجزائر بقوّة في

(1)-بنجامين نيكلز، **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**، النسخة العربية، منشور بتاريخ 2014/04/03، اطلع عليه بتاريخ:2019/06/09،متوفرعلى الرابط الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/55240?lang=ar

الهندسة التي ساهم جنيت في تصميمها، فيما كان الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة، حتى وفاته في العام 2012، رئيس لجنة حكماء أفريقيا والممثّل الوحيد لدول الشمال الافريقي فيها. [1]

دأبت الجزائر على مدار العقدين الماضيين بالانشغال بالشأن الافريقي، والرغبة في تطبيق رؤيتها حول المصالحة وإنهاء النزاعات، وترسيخ السلم والتدخل ماليا في إحداث ذلك، بل إنها استحدثت منصبا وزاريا للشؤون المغاربية والإفريقية في وزاراتها المتعاقبة، وضمن تسويق رؤيتها في تكريس السلم والأمن في إفريقيا، برز السعي المستمر إلى إزالة أسباب النزاعات بين الدول الإفريقية أو داخلها، والعمل كطرف نشط في مجال إحلال السلام بالقارة؛ عبر ثلاث نقاط:

– الحيلولة دون نشوب نزاعات بين الدول، حيث ما فتئت الجزائر تتدارك أسباب النزاعات الإفريقية قبل وقوعها، سواء بين الدول الإفريقية، أو ضمن تلك الدول نفسها، بل إنها وجهت جهودها لمنع حدوث حالة من الفشل الدولاتي المتصل بواقع عدد من الدول، خاصة في منطقة جنوب الصحراء؛

– الحيلولة دون تصاعد نزاع معين إلى صدام مسلح؛ حيث يعدّ هذا المستوى تجسيدا لكفاءة الدبلوماسية الجزائرية في السيطرة على حدة النزاعات الإفريقية، وكبح تصاعدها، موظفة في ذلك جملة من آليات الدعم الاقتصادي، واستيعاب الخلافات وردم فجوة النزاع بين الأطراف المعنية؛

–الوساطة في النزاعات الإفريقية، حيث تمت مباشرة ذلك خاصة في النزاع الإثيوبي الاريتري، عندما نجحت جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوصل إلى اتفاق سلام شامل بالجزائر في 2000/12/12م، وهو الاتفاق الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بأنّه: انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية، وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا أخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات. [2]

تعززت كفاءة عملية الوساطة الجزائرية في النزاعات التي ما فتئت تنخرط فيها عديد الدول الإفريقية في العقد الأول من هذا القرن، ورغم التراجع الذي شهدته الدبلوماسية الجزائرية إثر تردي حالة الرئيس السابق الصحية منذ بداية 2013م، إلا أنّ وزارة الخارجية الجزائرية استمرت في تنسيق جهودها مع عديد الأطراف، وفعّلت سمعة الجزائر كطرف محايد

([1]) - المرجع نفسه.

([2])– فلاح مبارك بردان، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 02، العدد 06، جانفي 2017.ص ص79–100.

دبلوماسيتها في كل من مالي وليبيا، وهي توازن بذلك تدخلات أطراف أخرى، خاصة التدخل الأطلسي في ليبيا سنة 2011م، والتدخل الفرنسي في مالي منذ 2012م.

في ذات الإطار وضمن الحرص على استقرار الدول الافريقية وتجنيبها التدخل الخارجي؛ تجاهر الجزائر خلال العقد الأخير بضرورة الحل السلمي للنزاعات الافريقية، ومن ذلك رفضها لخيار الحسم العسكري في ليبيا، حيث قال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الأسبق رمطان لعمامرة في فيفري 2016م، أنّ التدخل العسكري في ليبيا سيجر المنطقة والجزائر إلى مشاكل أمنية هي في غنى عنها، وسينجرّ عنه المزيد من الخراب والخسائر البشرية [1]، وبذلك فإنّ الجزائر ظلت ترى أنّ الحل السلمي هو الوحيد الذي سيمكّن ليبيا من استعادة سيادتها، وأنّه لا حلا عسكريا لأزمة سياسية، وأنّه مهما كان حجم الأزمة يجب الابتعاد عن الحلول العسكرية، التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين وفوضى السلاح، ووضع الدول المجاورة للنزاع تحت إرهاق متواصل واستنزاف شديد لمواردها الاقتصادية وقدراتها القتالية، أمام تهديدات تضاف إلى تهديد الإرهاب خاصة مع الحدود الشاسعة وصعبة التغطية أمنيا.

تحاول الجزائر دوما أن تنأى بنفسها عن الاتهامات بكونها تسعى إلى التوسع أو أنّها طرف في النزاعات الافريقية، على غرار نزاع الصحراء الغربية، حيث ظلت الجزائر تشدد على أنّ مبرر مساندتها للصحراويين هو اعلاء مبدأ تقرير المصير وتصفية الاستعمار، وأنّها ليست طرفا في النزاع، وهي على استعداد دائم أن تكون وسيطا في تسويته، وترى أنّه يمكن بناء مغرب عربي كبير، وأنّها لا تحمل أي خصومة للمغرب، وإذا تحققت ظروف فتح الحدود معه، فإنها ستقدم على تطبيع العلاقات مع الدولة الجار بشكل كامل، حالما يتم إيجاد آليات لمعالجة مشاكل التهريب وتجارة المخدرات، وعلى هذا فإنّ الجزائر استمرت في تقديم نفسها في صورة الضحية في هذا الجوار، والواقع أنّه رغم اجتماع مؤشرات على صدقية ذلك، فإنّ الأمر أعمق مما يجري تسويقه.

إنّ النظرة الموضوعية لطبيعة الجوار في إطار تسويق السلطات الجزائرية لدور وصورة البلد المتقدم والمحب للسلام، تتجه بوضوح إلى إثبات أنّ هناك استغراقا في تقديم صورة الدولة المتضررة التي تبحث عن الجار الجيد، في تجاوز لحقيقة أنّ هناك تهديدات متبادلة، وأنّه لا يجر تقديم الجزء الآخر من الحقيقة، وكل ذلك حفاظا على الصورة الإيجابية للدولة في الخطاب

([1])- إيمان عويمر، **لعمامرة: نرفض التدخل العسكري في ليبيا**، جريدة الشروق ، الجزائر، بتاريخ: 2016/02/21، أطلع عليه بتاريخ:2016/02/22،متوفرعلىموقععلىالرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/273955.html

السياسي الخارجي، حرص أدى إلى أخطاء جسيمة في أداء وزارة الخارجية الجزائرية مثلا؛ على غرار المفاضلة بين الجزائر والمغرب التي صدرت عن الوزير السابق عبد القادر مساهل في أكتوبر 2017؛ ضمن لقاء جامعة منتدى رؤساء المؤسسات في العاصمة الجزائرية-بعدما طالب منه مستثمرون الاقتداء باستثمارات المغرب في إفريقيا- حين قال غاضبا: لا أحد يبهرنا... لسنا المغرب نحن الجزائر، لدينا إمكانات لدينا مستقبل، نحن بلد مستقر، ورأى أنّ المغرب لا يقوم باستثمارات في إفريقيا كما يشاع، بل أنّ بنوكه تقوم بتبييض أموال المخدرات، وأكّد أن رؤساء أفارقة يعترفون بذلك، واتهم الخطوط الجوية المغربية بنقل المخدرات الى وجهات إفريقية.[1]

ستُظهر الأشهر التي تلت تنحي الرئيس بوتفليقة عن السلطة، وسقوط أركان نظامه تباعا أمام اتهامات جنائية، أنّ السياسة الخارجية الجزائرية وقعت ضحية شخصنة شديدة لمواقفها، واضطراب في تحديد أدوارها، وأنّ نشاطها في النطاق الافريقي لم يتخلص من الخصومات الشخصية والعداءات التاريخية، مع استغراق شديد في الرغبة بالبروز، بصرف النظر عن تكلفة ذلك.

الفرع الثاني: دعم المؤسسات والمنظمات الدولية الإفريقية: تربط الدول مساهماتها المالية في نفقات وميزانيات الهيئات السياسية الدولية العضو فيها، بمدى تأثيرها الدبلوماسي في سياسات وبرامج تلك الهيئات، ومدى حاجتها إليها في خدمة مصالحها، وإن كان من الصعب إجراء تقييم شامل ودقيق للمكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها الجزائر دبلوماسيا، بدعم من مساهماتها ومساعداتها المالية للدول والهيئات، فإنّه يمكن ملاحظة مؤشر هام يصنف دائما ضمن معايير قياس النفوذ والتأثير الدبلوماسي لكل دولة، من خلال حجم تمثيلها في المسؤوليات المتقدمة والأكثر أهمية في هياكل الهيئات التي تموّل نشاطاتها، وحتى إن كان إسناد هذه المناصب يتم بالانتخاب، فإنّ ذلك يسبقه اتصالات وتحالفات، ترمي فيها كل دولة بثقلها الدبلوماسي والمالي لحشد الدعم لمرشحها[2]، حيث يلعب ثقلها المالي دورا أساسيا، فضلا عن العلاقات الثنائية التي تربطها بمجموع الدول الأعضاء، وهنا توجد الجزائر ضمن كبار الدول

([1])-عبد الباري عطوان، **العلاقات المغربيّة الجزائريّة إلى الحضيض بعد التّراشق باتهامات تبييض أموال المخدرات والوساطة الجنسيّة**، جريدة رأي اليوم، لندن، مقال بتاريخ: 2017/10/22، اطلع عليه بتاريخ 2019/06/10، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/yxmnjuhq

([2])-عبد النور بوخمخم، **02 مليار دولار .. مساعدات الجزائر للفلسطينيين والأفارقة**، جريدة الشروق، 2010/12/21، العدد 3150.

المؤثرة في سياسات الاتحاد الإفريقي، الذي حازت فيه منصبا من الصف الأول وبالغ الأهمية ضمن هياكله، ولقد وجهت القيادة السياسية في الجزائر جزءً من النفقات الخارجية الجزائرية، إلى دعم ميزانيات وبرامج الهيئات السياسية الدولية، التي تطمح الجزائر لتلعب دورا نشطا فيها في إفريقيا، وخاصة منظمة الاتحاد الإفريقي، كما بدأت الجزائر تتجه منذ سنة 2007 إلى رفع مساهمتها بشكل كبير في رأسمال أهم المؤسسات المالية الإفريقية، التي تشرف على منح قروض ومساعدات مختلفة للدول النامية والفقيرة لتنشيط اقتصاداتها.[1]

أصبحت الجزائر تساهم سنويا منذ عام 2005م بنسبة 15% في ميزانية الاتحاد الإفريقي، ومع قرار رفع ميزانية الاتحاد الإفريقي إلى 200 مليون دولار تكون مساهمة الجزائر السنوية فيه قد ارتفعت إلى نحو الضعف في أقل من 06 سنوات[2]، لتتضاعف مع رفع تلك الميزانية إلى 446 مليون دولار أمريكي في 2016؛ وهي الميزانية التي ظل يجري تغطيتها منذ اتفاق الجزائر مع أربعة دول أخرى هي ليبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا ومصر، على أن تتقاسم ذلك بالتساوي فيما بينها بواقع 75% من ميزانية الاتحاد الإفريقي، لمواجهة العجز المالي الكبير في ميزانية الاتحاد بسبب تخلف، أو عجز أغلب الدول الإفريقية الأعضاء فيه عن دفع مساهماتها المالية السنوية، وحسب قرار قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في كيغالي في عام 2017، فإنّ أربعين دولة عضوا في الاتحاد تتخلف "جزئيا أو كليا" عن سداد اشتراكاتها، مما خلق فارقا بين الميزانية المنتظرة والتمويل الحقيقي[3]، في جانب آخر قارب مجموع مساهمات الجزائر في ميزانيات هذه الهيئات السياسية الدولية خلال تلك الفترة حوالي300 مليون دولار، وزادت قيمتها السنوية بأكثر من الضعف في 10 سنوات، استهلك الاتحاد الإفريقي نحو الثلثين منها (أكثر من 200مليون دولار في 10 سنوات)، ولا يشمل ما سبق مساهمات الجزائر في بعض البرامج والنشاطات الاستثنائية للاتحاد الإفريقي، مثلما هو الحال بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الجوي لقوة السلام الإفريقية في الصومال، وهي تكاليف تحمّلتها الجزائر بالكامل، وبلغ مجموعها خلال العام 2010 لوحده ما قيمته 27 مليار سنتيم.[4]

([1])– المرجع نفسه

([2])– المرجع نفسه

([3])–وكالة الأنباء الجزائرية، **تمويل الاتحاد الإفريقي: اشتراكات الدول الأعضاء لا تتجاوز 30 %**، منشور بتاريخ: 2018/06/30، اطلع عليه بتاريخ: 2019/06/06، على الرابط الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/monde/58278-30

([4])–عبد النور بوخمخم، مرجع سابق.

في إطار دعم المنظمات الدولية الافريقية؛ يمكن الإشارة إلى المبادرة التي تقدمت بها الجزائر حول إنشاء منظمة الشرطة الإفريقية أفريبول (*AFRIPOL*) ، ضمن الندوة الجهوية الإفريقية ال22 للإنتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) التي انعقدت في الفترة من 10 إلى 12سبتمبر 2013 بوهران، بحضور 41 قائد شرطة إفريقي تبنوا بالإجماع هذه الفكرة، وترسّخ هذا المسعى في الندوة الإفريقية للمدراء والمفتشين العامين الأفارقة للشرطة يومي 10 و11 فبراير 2014 بالجزائر، وتمت المصادقة على إنشاء أفريبول خلال قمة الاتحاد الافريقي بأديس أبابا في جانفي 2017م، وبعد أربعة أشهر عقدت جمعيتها العمومية الاولى في الجزائر حيث مقرها الرئيسي، وترأس هذه المنظمة مدير الأمن الوطني الجزائري الأسبق عبد الغاني الهامل إلى غاية جوان 2018م، وتحتفظ الشرطة الجزائرية بعلاقات قوية مع نظيراتها في مجموعة من البلدان الإفريقية، ومن ذلك توليها عملية وضع كاميرات المراقبة في شوارع أوغندا.[1]

لقد عزّز هذا التوجه في البحث عن أنجع الأليات في تعظيم الأمن في افريقيا، توجه الجزائر نحو تكثيف العمل على الآليات الأمنية، وما تفرضه التهديدات المتنامية في منطقة الساحل الافريقي والجوار الشرقي للجزائر، واقتضى ذلك أن تهتم الجزائر بأي مبادرة أو مسعى في هذا الاتجاه، ما ظلّ يضطرها إلى بذل موارد مالية كبيرة، وبشكل متوصل، وكان ذلك يتم أحيانا تحت عناوين تحسين صورة الجزائر والمساعدة المتبادلة، وتقديم العون لما اعتبروا الأصدقاء والأشقاء الأفارقة، الذين كانوا حريصين على أن لا يتوقف هذا البذل المالي الجزائري.

المطلب الثاني: البعد الإنساني في استعمال القوة الناعمة الجزائرية: ينبني هذا البعد على الإدراك المتزايد بأهمية الربط بين الوفرة المالية التي حظيت بها الجزائر لسنوات، وتوجهها نحو الحضور عبر المساعدات الاقتصادية في صميم النشاط الإنساني الموجه لإفريقيا، رغبة في زيادة علاقات الصداقة مع عديد الدول الافريقية، وتقوية صورة الجزائر الخارجية، وزيادة نفوذها وقدرتها على التأثير، على اعتقاد أنّ عقدي الإهمال في السياسة الخارجية الجزائرية(1979–1999م) قد أضرّا بمكانة الجزائر إقليميا ودوليا، وأنّ على الجزائر تعويض

([1])–قناة (CNN)، القسم العربي، **الجزائر تحتضن أشغال الجمعية العامة الأولى لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)**، منشور بتاريخ: 2017/05/16، اطلع عليه بتاريخ 20019/06/15، متوفر على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/2017/05/16/algeria-afripol

ذلك واستعادة مكانتها، في وقت تراجعت فيه الاعتبارات الأيديولوجية، وزادت حدة التشابك بين الجانب الاقتصادي والسياسي.

الفرع الأول: المساعدات الاقتصادية الجزائرية في النطاق الافريقي: تعتبر المساعدات الخارجية أداة من أدوات العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن دور لها في المحيط الدولي، وضمن رؤية خاصة لنمط هذه المساعدات، تم قرنها بالمضي في مسعى لمسح ديون عدد من الدول الافريقية، التي يفترض سدادها للجزائر، فضمن فوائض مالية حققتها أسعار النفط المرتفعة، وسعياً منها لتحسين علاقاتها بعديد الدول الافريقية خاصة المجاورة لها؛ قامت الجزائر بتقديم 10 ملايين دولار منحةً لمالي في 2011م؛ للمساهمة في تنمية شمالها، كما قدّمت 100 مليون دولار مساعدات لتونس عقب سقوط نظام بن علي، ثم أعلنت عام 2013م عن مسح ديون 14 دولة إفريقية، بقيمة ناهزت المليار دولار أمريكي، وشملت قائمة الدول المعنية كل من بنين وبوركينا فاسو والكونغو وإثيوبيا وغينيا وموريتانيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر، وساو تومي وبرينسيبي، والسنغال وسيشل وتنزانيا، فيما اعتبرت موريتانيا آنذاك المستفيد الأكبر من هذا القرار، لكون ديونها التي مسحت قدرت بـــ 250 مليون دولار[1]، ولقد تم تبرير هذا الاجراء غير المسبوق في مسح ديون خارجية، على أنّه يأتي في سياق العمل التضامني الذي اختارت الجزائر اعتماده ضمن سياستها الدبلوماسية، وصرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك رمطان لعمامرة أنّ هذه المبادرات "**تندرج في إطار الأعمال التضامنية العاجلة والتقليدية للجزائر تجاه هذه البلدان**" لاسيما فيمجال المساعدة على إعادة البناء، والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. [2]

ضمن سياق المخاوف التي طرحت بشأن تراجع الجزائر عن سياستها في مساعدة الدول الإفريقية تحت البند الإنساني، صدرت تصريحات رسمية بنفي ذلك، حيث قال محمد بقالم رئيس قسم الدراسات الاقتصادية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ردا على سؤال بشأن استمرار المساعدات لإفريقيا برغم الأزمة الاقتصادية: إنّ ذلك يرجع لخيارات الدبلوماسية الجزائرية التي تعتمد على " حسن الجوار " ودعم الدول " في تقرير مصيرها "، ليؤكد أنّ هذا الخيار من شأنه

([1])– سميرة بلعمري، **الجزائر مسحت1400مليون دولار من ديون16دولة إفريقية**، جريدة الشروق اليومي، 2014/05/30.

([2])– المرجع نفسه.

أن يعزز من ثقل الجزائر في القارة السمراء، وقد يكون داعما مهما لتعزيز روابطها الاقتصادية مع هذه الدول.[1]

تدخل المساعدات التي تقدمها الجزائر بشكل دوري لعدد من الدول الافريقية، تحت الإطار الإنساني ضمن برامج تطوير مرافق الحياة الأساسية في تلك الدول، ومن الصعب إعطاء رقم دقيق لحجم المساعدات المالية والإنسانية الأخرى التي حوّلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لدول افريقية، لكن يمكن تتبع آثار جزء كبير منها من خلال الوثائق المالية الخاصة بميزانية وزارة الخارجية، ضمن نفقات ما تسميه تلك الوثائق "قسم التعاون الدولي"، أين جاوز إجمالي ما رصدته الجزائر ضمن هذا الباب خلال 10 سنوات رقم مليار دولار.[2]

يتصل الفشل الحاصل في تحقيق آثار إيجابية من وراء تقديم الجزائر مساعدات اقتصادية للدول الافريقية؛ بمنظور إعياء المانحين (*Donor fatigue*) والذي هو مصطلح يستخدم في تحليل المساعدات الأجنبية، ويشير إلى نشوء مناخ مناف وانتقادي للرأي العام المستنير بشأن مبادئ برامج المساعدة وأغراضها. ويعود سبب إعادة التقييم هذه إلى ما يبدو من فشل جهود المساعدة المذكورة في تحقيق توقعات المانحين بأن يكون للمساعدة الخارجية الأثر الإيجابي اقتصادياً وسياسياً، فالأداء الاقتصادي المخيّب للأمل لكثير من الدول المتلقية، إضافة إلى رفضها السماح للمانحين بشراء ولائها السياسي، هو السبب المباشر لهذا التضاؤل في تقديم الدعم[3]، فالجزائر التي أنفقت المساعدات المشار إليها، لم تتحصل من الدول المستفيدة على أي ولاء فعلي أو دعم قوي لقضايا السياسة الخارجية الجزائرية، بل حتى مناصرتها في الترشح لاستضافة تظاهرات رياضية، أو مساندتها دبلوماسيا خاصة في ملف الصحراء الغربية، كما أنّ كثيرا من تلك الدول استمرت في تنصلها بشأن التعامل بحزم وتعاون فيما يخص ملف الهجرة غير الشرعية والتهريب، والأنشطة غير المشروعة الأخرى على الحدود.

وسّعت الجزائر من مساعداتها الإنسانية للدول الافريقية نحو المساهمة في برامج مكافحة تغير المناخ في القارة ، وذلك في إطار مسعى الجزائر التواجد في صلب القضايا الإفريقية، ومن ذلك تنشيط دورها في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، وقد دعمت المسار التفاوضي في

([1])– هشام .ح ، **الجزائر ستواصل مسح ديون الدول الإفريقية رغم التقشف**، جريدة البلاد، العدد 4759، 2016/03/06.

([2])– عبد النور بوخمخم، مرجع سابق.

([3])– جيفري تونيهام، غراهام إيفانز، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية: دبي، مركز الخليج للأبحاث ، ط1، 1998)، ص186.

الحفاظ على المناخ على أساس الوثيقة الوزارية المعتمدة بمدينة الجزائر في نوفمبر 2008م، والمصادق عليها من قبل قمة رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2009 ، وهي الوثيقة التي تشكل الأسس التي يقوم عليها التوافق الإفريقي حول مسألة التغيرات المناخية، وفي هذا الإطار قال رئيس الجمهورية السابق في رسالة حول موضوع المناخ والتنمية بمناسبة قمة إفريقيا-فرنسا في 2010م:

"إن الجزائر وقد حظيت بمهمة تنسيق المسعى الإفريقي على المستوى الوزاري في إطار المسار التفاوضي حول النظام المناخي العالمي، تولي عناية خاصة لمكافحة التغيرات المناخية سيما وأنّ مناخها القاحل وشبه القاحل يعرّضها للعديد من التبعات السلبية من مثل التدهور السريع للسهوب، وتفاقم التصحر وشح المياه وتنامي الحرائق وتدهور التنوع البيئي." [1]

إنّ هذه الرؤية تعكس وعيا متزايدا بأنّ تصدي الجزائر بجهودها ودعمها المالي لظواهر التصحر خاصة، كفيلة بأن تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأفارقة، وتثنيهم عن الهجرة، وبالتالي توفر على الجزائر نفقات كبيرة في هذا الإطار، بشأن مواجهة عواقب تنقل جموع من الأفارقة عبر ترابها أو الاستقرار فيها، نتيجة عدم القدرة على ممارسة الأنشطة الزراعية في بلدانهم نتيجة قسوة المناخ والجفاف الشديد، ويمكن الاستدلال بالاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التصحر، حيث يستلهم أصحاب مبادرة الجدار الإفريقي الاخضر الكبير من التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التصحر، خاصة المشروع القديم المتعلق بالسد الاخضر من أجل تجاوز الصعاب واستدراك الأخطاء، وإذ تعد الجزائر عضوا في مشروع الجدار الإفريقي الاخضر الكبير؛ وهو حزام يبلغ عرضه 15 كلم من الأشجار يمتد من السينغال إلى جيبوتي (7100 كلم)، فإنها "ستتقاسم تجربتها بخصوص السد الأخضر مع باقي البلدان الإفريقية التي قد تستفيد من خلال استخلاص الدروس من المشروع الجزائري. [2]

في هذا السياق كشف يوسف براهيمي منسق برنامج شمال إفريقيا والتعاون جنوب–جنوب للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أنه تمّ بمبادرة جزائرية تحديد مشروع لا يقل أهمية بين الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، ويتعلق الأمر بإعداد خارطة شاملة للمساحات الصحراوية، والقيام بمتابعة قطعان الحيوانات –سيما الجمال–التي تعبر حدود البلدان الأربعة،

([1])–**كلمة الرئيس بوتفليقة حول موضوع المناخ والتنمية بمناسبة قمة إفريقيا–فرنسا**، منشورة على جريدة المساء بتاريخ: 2010/06/01.

([2])–أوراري محمد، **خبراء يؤكدون :" افريقيا تستلهم من تجربة السد الأخضر الجزائرية لمكافحة التصحر"**، المسار العربي، 2012/06/10، المقال متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/10367.html/

كما تم تحديد مشروع تعاون آخر على مستوى الجماعات المحلية مع النيجر ومالي وبوركينا فاسو [1]، والملاحظ أنّ هذه المساعي للأسف لم تصل إلى مستويات التطبيق المرجوة، وذلك إما لعراقيل تضعها الشركات التجارية الكبرى، التي ليس من مصلحتها العمل في ظل قوانين بيئية مشددة، وكذا الفساد المستشري في كل المستويات الإدارية في الاعتداء على البيئة، أو نظرا لضعف المخصصات المالية الموجهة لإنجاح جهود حماية البيئة على المستوى القاري، مضافا إلى ذلك أن كثيرا من تلك المبادرات التي تخرج للإعلام، لا تجر المصادقة النهائية عليها من طرف الجزائر والدول الافريقية المعنية، ولا تتم متابعة تنفيذها في ظل ضعف آليات الضغط، والتي من بينها الحركات البيئية وفواعل المجتمع المدني.

الفرع الثالث: برامج ترقية مكانة المرأة ورعاية الشباب في افريقيا: ارتبط عهد الرئيس بوتفليقة بإطلاق حالة تغيير شامل في تراتبية المجتمع، والسعي إلى اسقاط القيود الواقعة على المرأة، وتمكينها مجتمعيا ووظيفا، وكذا ضمن الشأن السياسي، وامتد الأمر نحو تبني منظور المساواة الشاملة بين الجنسين، والنظر إلى ذلك كسبيل لضمان تحقيق التنمية الشاملة في كل القطاعات، وتتبنى الجزائر الطرح القائم على أنّ تمكين المرأة يُعدُّ عاملا رئيسيا في عملية مكافحة الفقر ومرض نقص المناعة المكتسبة، والحد من المستويات العالية لوفيات الأطفال والأمهات، والعنف ضد المرأة، والتمييز ضد النوع الاجتماعي، ومواجهة كل ذلك عبر تقليص الفجوات القائمة، وتوفير فرص وتمثيل متساويين للجنسين، ولقد بات واضحا بأنّ تحقيق الأهداف الألفية للتنمية الثمانية؛ يعتمد على تحقيق الهدف الأول الذي يدعو الى القضاء على الفقر، والهدف الثالث حول المساواة بين النوع الاجتماعي[2]، خاصة وأنّ الصلة بين المساواة بين النوع الاجتماعي والنمو الاقتصادي قائمة دوما.

في هذا الإطار تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال ترقية حقوق المرأة وحمايتها على المستوى الافريقي، من خلال تشريعاتها الداخلية، والتعديلات التي مست قوانين الانتخاب، وكذا الترقيات وتولي المسؤوليات من طرف العنصر النسوي، حيث امتد ذلك إلى قطاعات الشرطة والدفاع والقضاء والإدارة، والمناصب السامية، وإزاء هذه النقلة في مكانة المرأة على المستوى الوطني، والدعوات الجزائرية إلى اعلاء شأن المرأة الافريقية؛ فقد تم تكريم الجزائر

([1])- المرجع السابق.

([2])-وكالة الأنباء الجزائرية، **المرأة في صلب الاهتمامات التنموية للاتحاد الإفريقي**، نشر في يوم 25-01-2015.

للمرة الثانية على التوالي من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المجتمعين في إطار القمة الـــــــــــــــــ29ـــ لأديس أبابا على جهودها في مجال ترقية حقوق المرأة و تمكينها ورفاهيتها، وسبق للجزائر الحصول على جائزة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي خلال قمة جويلية 2016 بالعاصمة الرواندية كيغالي *Kigali* ، وهي جائزة التنمية الاجتماعية من طرف الاتحاد الإفريقي في إطار عشرية حقوق الإنسان وبالأخص حقوق المرأة، كما تلقت الجزائر "جائزة الجوائز" التي أنشئت خصيصا بهذه المناسبة تكريسا لريادتها في إفريقيا في مجال ترقية حقوق الإنسان سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[1]،كما أنّه وتأكيدا من القيادة السياسية السابقة على عمق الحضور الجزائري في افريقيا، ورمزيته من خلال المرأة، فقد رعت الجزائر جائزة مريم ماكيبا (*Miriam Makeba*) للإبداع الإفريقي على مدار سنوات، والتي ترأستها سنة 2018م الأديبة الجزائرية أحلام مستغانمي؛ ماكيبا التي توفيت سنة 2008م، لم تنل التكريم في بلدها جنوب إفريقيا، إلا أنّ الجزائر ظلت تحتفظ لهذه المرأة بالاعتراف عن دورها الفني في مواكبة حركة التحرر الافريقية إبان الستينات من القرن الماضي، أين كانت الجزائر تمثل قلعة الثوار كما كانت توصف آنذاك. [2]

دأب الخطاب الرسمي الجزائري على إعلاء مكانة الشباب، في خطط التنمية والإصلاحات السياسية والاقتصادية، والحديث عن تمكين الفئات الشبانية، وحمايتها من المشكلات المجتمعية ومن الانحراف والجريمة، والحيلولة دون أن تكون جزء من الأنشطة المسلحة المناوئة للدولة الافريقية، أو عبر اعتناق الأفكار المتطرفة، وفي سبيل ذلك دافعت الجزائر عن توفير فضاءات شبابية للإبداع والعمل، والحيلولة دون تحولهم لخيار الهجرة غير الشرعية، والعمالة غير القانونية وتحت الظروف غير الإنسانية التي قد تطال الشباب والأطفال، كما تُوجت جهود الجزائر في هذا الاطار، بتفعيل الجهود الافريقية في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والإدمان والتهريب، وظلت الجزائر تناضل لمعالجة الأمر على المستوى الإنمائي بالموازاة مع التحرك الأمني والقانوني، وتأتي التظاهرات الشبابية الافريقية التي كانت الجزائر محطة لها، في تسويق الصورة الإيجابية عن النظام السياسي الجزائري

([1])- الموقع الالكتروني لوزارة الاتصال الجزائرية، **قمة الاتحاد الإفريقي: الجزائر تكرم للمرة الثانية على التوالي على جهودها الرامية إلى ترقية حقوق المرأة**، 2017/07/03، متوفر على الرابط:

http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/3654

([2])- مريم ماكيبا (1932-2008) مناضلة جنوب افريقية ضد نظام الميز العنصري، اشتهرت بغنائها الذي يحمل مضامينا سياسية، خاصة في الدفاع عن شعوب افريقيا؛ ومن ذلك غناؤها في الجزائر ضمن المهرجان الدولي للشباب والطلبة سنة 1969م، أغنية : أنا حرة في الجزائر، التي دعّمت جهود الجزائر كمساند لحركات التحرر في العالم.

بكونه مهتما بالشباب، في وقت استمر اتهامه بوضع القيود أمام التداول السلمي على السلطة، وتمكين الشباب.

ضمن إطار الاهتمام بالشباب والمرأة الافريقية، ترعى الجزائر جملة من برامج التدريب ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة الموجهة للأفارقة، حيث تستقبل الجامعات الجزائرية سنويا عددا هاما من الطلبة الأفارقة، وهؤلاء الطلبة الوافدون للدارسة في الجزائر ينحدرون من جنسيات مختلفة على رأسها الدول المستعمرة سابقا عن فرنسا، مثل مالي والنيجر، مدغشقر وجزر القمر، الكونغو والسينغال، وافريقيا الوسطى، بل إنّ هناك طلبة من دول غير فرانكفونية وعلى رأسها تنزانيا. [1]

الملاحظ بشأن هؤلاء؛ أنّ الجزائر تسعى إلى استيعاب هؤلاء الطلبة في منظومتها الجامعية دون تمييز، وينال عدد من الطلبة الأفارقة منحا جامعية للدراسة بالجزائر على نفقتها، على غرار ما تمنحه الجزائر سنويا من المنح لجمهورية مالاوي، ويحظى هؤلاء الطلبة بنفس الاهتمام الموجه للطلبة الجزائريين، ويقيمون في إقامات مختلطة مع الجزائريين دون تفرقة بينهم، ومن أهم التخصصات المطلوبة هناك العلوم التكنولوجية والهندسة والطب والبيولوجيا، إضافة إلى العلوم السياسية والإدارة، وقد قدّر وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق الطاهر حجّار ما تستقبله الجزائر من الطلبة الأفارقة باثنتا عشر ألف (12000) طالب ضمن الموسم الجامعي 2018/2019م[2]

تستمر الجزائر في نهج استقبال الطلبة الأفارقة دون ترتيبات أو شروط جديدة، وقد جدّد المكلف بالهجرة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حسان قاسيمي(2018)، التزام الجزائر بالسماح للطلبة الأفارقة بمواصلة دراساتهم بالجامعات الجزائرية، وجاء في توصيات فعاليات اختتام الندوة الدولية للمنظمات الأفريقية غير الحكومية التي انعقدت بالعاصمة الجزائرية يوم 2018/11/21م، أنّ الجزائر ستقدم كل الدعم للطلبة الأفارقة الذين يدرسون على مستوى جامعاتها، كما تعهّدت بذلك سابقا[3]، ورغم أنّ الجزائر ظلّت تدافع عن اتجاهها في استقطاب الطلاب الأفارقة ضمن مؤسساتها الجامعية، غير أنّ صورتها المسوّقة

([1])–هيام لعيون ، **تزايد عدد الطلبة الأفارقة .. 238 طالب تنزاني يدرسون في الجامعات الجزائرية**، جريدة الحوار، 2009/02/10.

([2])–جريدة الإخبارية ، **الجزائر تستقبل 2 ألف طالب إفريقي خلال الدخول الجامعي القادم** ، العدد 1522، 2018/08/29، ص05.

([3])– حنان مهدي، **الجزائر تلتزم بإبقاء جامعاتها مفتوحة أمام الطلبة الأفارقة**، منشور بتاريخ: 2018/11/21م، اطّلع عليه بتاريخ: 2019/06/06، متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/y2mwvkjb

بشأن أمن هؤلاء في الجزائر وسلامتهم قد اهتزت، وذلك إثر مقتل الطالب بروسبير نديدزو *Prosper Ndudzo* الذي جاء إلى الجزائر من زيمبابوي بمنحة جامعية للدراسة، إثر اعتداء إجرامي أدى إلى وفاته[1]، وهو ما أعاد بقوة الحديث عن اتهامات سابقة في تقارير المنظمات الدولية المتعلقة بشأن معاملة الجزائر السيئة للأفارقة واللاجئين، وهو ما تصدت له دوائر في وزارة الخارجية الجزائرية، وكذا منظمة الهلال الأحمر الجزائري التي ترعى جملة من الأنشطة التطوعية والإنسانية، وأعمال الإغاثة التي انصبت على الاهتمام بآلاف اللاجئين الأفارقة وعائلاتهم، وكيفية تمكينهم من العودة إلى أوطانهم الأصلية.

المطلب الثالث: الجانب الثقافي في استعمال القوة الناعمة الجزائرية تجاه إفريقيا: درس النظام السياسي الجزائري السابق؛ السبل التي تجعل الجزائر تحظى بمرتبة متقدمة في القارة الافريقية، وتمتلك قوة التأثير على قادة وشعوب إفريقيا، واعتمد في إطار هذا المسعى السبل الاقتصادية والانفاق الواسع، والبعد الإنساني في مساعدة الأفارقة، مسوقا صورة نمطية عن الدولة التي تقدم المساعدة دون رغبة في المقابل، ولتعزيز جاذبية الحضور الجزائري في القارة الافريقية أكثر، تمت المراهنة على البعد الثقافي أيضا، واستدعاء عديد الجوانب التاريخية والقيمية والابداعية في علاقة الجزائر بالشعوب الافريقية، وهو المسار الذي سيتم تناوله في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: تنظيم التظاهرات الثقافية الافريقية وتحسين خدمة الاتصالات بإفريقيا: يتضح من خلال متابعة الأداء السياسي للنظام السابق في الجزائر، هوس قيادته بحب الظهور والرغبة في الهيبة، التي تصنعها استضافة الأفارقة في فعاليات ترعاها الجزائر، حيث يلاحظ وجود حرص متواصل لسنوات على تنظيم التظاهرات الافريقية في الجوانب الأمنية والقانونية والاقتصادية والثقافية والرياضية بالجزائر، والانفاق عليها بشكل واسع، وتسخير موارد الدولة المادية والبشرية في سبيل إنجاحها، وإعطائها الصدى الإعلامي على النطاق القاري، وقد ابتدأ الرئيس الجزائري السابق حكمه بالانخراط في سلسلة من التظاهرات الثقافية ذات البعد الدولي خاصة الافريقي منه، ومن ذلك احتضان الجزائر في أوت من عام 2001 المهرجان العالمي للشباب

(1)- سليمان رفاس، **مقتل طالب افريقي إثر اعتداء بالأسلحة البيضاء بسيدي عمار في عنابة**، جريدة آخر ساعة، الجزائر، 07 فيفري 2019.

والطلبة ذي البعد الثقافي، حيث شاركت فيه عديد الوفود الافريقية، وخصصت له الجزائر ميزانية جاوزت 40 مليار دينار جزائري.[1]

في خضم التأكيد على الامتداد الافريقي للجزائر، فإنّه وبعد المهرجان الثقافي الأفريقي الأول الذي نظمته الجزائر في عام 1969م، تم تنظيم فعاليات المهرجان الثقافي الافريقي الثاني الذي استمر على مدى أسبوعين، وشهد مشاركة جل بلدان القارة السمراء، وتزامن افتتاحه الرسمي مع احتفال الجزائر بعيد الاستقلال سنة 2009م، ونُظّم المهرجان تحت شعار إفريقيا التجديد والنهضة، وأبرز ثقافة وتراث أفريقيا من أدب وفنون مرئية وموسيقى ومسرح وسينما، وفي هذا المهرجان تم تنظيم عشرات الندوات عن مواضيع تتعلق كلها بالحقبة الاستعمارية وكفاح الشعوب الأفريقية، من بينها مآسي الاستعمار في القارة وكفاحها المسلح على مستوى القارة والجزائر، نظمت على هامش التظاهرة عشرات الندوات واللقاءات التي تناولت مواضيع تتعلق كلها بالحقبة الاستعمارية وكفاح الشعوب الإفريقية، ومن ضمن أهم الانجازات التي شهدتها التظاهرة ميلاد شراكة سينمائية بين الجزائر ودولة جنوب إفريقيا، كما تم بالمناسبة بعث مشروع "4+4" المقترح والمنفذ من قبل السلطات الجزائرية في إطار مبادرتها في دعم السينما الإفريقية، حيث منح البرنامج مبلغ مليار سنتيم للأفلام الطويلة و250 مليون سنتيم للأفلام القصيرة.[2]

اهتمت الجزائر بتوطيد العلاقة مع العمق الافريقي وذلك من خلال التركيز على قطاع الثقافة، والسعي إلى تكثيف الحضور الجزائري في الأنشطة الثقافية الافريقية، واستلزم ذلك أن تصرف وزارة الثقافة الجزائرية مخصصات مالية هامة في مجال السينما، وكذا في فعاليات الكتاب، وبرز ذلك مثلا في الحرص على ادراج الدول الافريقية التي لم يكن لها حضور سابق ضمن فعاليات المعرض الدولي للكتاب سنويا، حتى وإن كان حضورها بشكل رمزي، وانتقل الأمر إلى تخصيص معارض ثقافية ذات صفة قارية؛ على غرار المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب في دورته الثانية، وهي الدورة التي انعقدت في الفترة الممتدة بين 21 و29 جوان 2009، وسطّرت برنامجا حاول فيه المنظمون إبراز الثراء الثقافي الكبير الذي تمتلكه افريقيا، وذلك من خلال الجمع بين عالم الكتاب وعالم الترفيه والمسرح، وذلك تحت شعار "

(1)- ناصر بن عيسى، **65 ألف مليار سنتيم تكلفة خمس تظاهرات ثقافية "كبرى"**، الشروق اليومي، 2015/03/16.

(2)- خيرة بوعمرة، **هل تكفي سُنّة المهرجانات لبعث العلاقات الثقافية الإفريقية؟**، جريدة الحوار، 2009/12/24.

إفريقيا تعتلي منصة الأدب"[1]، بحضور عدد من الكتاب والمثقفين والفنانين الأفارقة والفرق الموسيقية الإفريقية، وتعززت هذه الفعالية بإصدار وإعادة إصدار ما يقارب100 كتاب، حيث كانت مواضيع هذه الكتب خاصة بالثورة الجزائرية والصحراء الكبرى والثقافة والسياسة في إفريقيا، وقامت بعض دور النشر الجزائرية بإعادة نشرها، وإعادة نشر بعض المؤلفات التي اشترت الوزارة حقوق نشرها من فرنسا وسويسرا وبلجيكا.[2]

ضمن المجال ذاته شهد المهرجان الثقافي الدولي الثالث للأدب وكتاب الشباب بالجزائر في الفترة الممتدة بين 27 ماي إلى 05 جوان 2010 مشاركة نخبة كبيرة من الأدباء من مختلف البلدان الإفريقية، ولقد كانت هذه الفعاليات بمثابة أحد ضروب الدبلوماسية الثقافية التي خصصت لها الجزائر مقدرات كبرى، حيث أنه وفي الفترة ما بين 2001 و2015، صرفت الجزائر في إطار الاحتفاليات والمهرجانات الدولية التي كان جزء مهم منها موجها للقارة الافريقية، ما يناهز06 مليارات دولار. [3]

تسعى الجزائر أيضا –وضمن تفعيل البعد الثقافي في سياستها الخارجية نحو الدول الافريقية– نحو الاهتمام ببرامج التزود بخدمات الاتصالات، أين تتم المراهنة على هذا الجانب، من خلال اعتبار تكنولوجيات الاعلام والاتصال، أداة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلة لخلق فرص جديدة للتطور، حيث يؤدي استخدامها الى احداث تحول كبير في أساليب التنظيم والعمل وزيادة الأداء والقدرة التنافسية للشركات، وتوفير الفرص الاستثمارية عبر سوق واسع وديناميكي، وهو ما تحتاجه القارة الافريقية؛ حيث عملت الجزائر على تطوير شراكات ومشاريع في هذا المجال على المستوى الافريقي، وهناك إمكانيات لتثمين شبكة الاتصالات التي تتوفر عليها الجزائر، والتي يمكن أن توسّع إلى العديد من البلدان الإفريقية، حيث أنّ إيصال وسائل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة إلى البيوت الإفريقية؛ إلى جانب كونه تحركا سياسيا إلا أنّه يحمل في طياته حيثيات اقتصادية جديرة بالاهتمام، تظهر تجلياتها بدخول عدد من الدول الإفريقية ضمن شبكة اتصالات تهيمن عليها الجزائر، وتستطيع عبرها تسويق جملة من القيم، وفي هذا الإطار أيضا تم السعي لفتح مكاتب بريدية عبر عدد من الدول الإفريقية تكون تابعة لمؤسسة بريد الجزائر، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات البريدية الإفريقية، وهو ما يسمح بضمان

([1])– نصيرة سيد علي، **بهو رياض الفتح يختصر الثراء الثقافي للقارة السمراء**، جريدة، الحوار، يوم 20–06–2009.

([2])– دليلة حباني، **عرض 96 كتابا عن قضايا إفريقيا وإبداعاتها**، جريدة الجزائر نيوز، يوم 22–06–2009 .

([3])– محمود مجادلة، **القطاع الثقافي بالجزائر وسياسة "شد الحزام"**، 2016/10/12، على الرابط: https://goo.gl/pKYTVx

مرافقة مصرفية للمستثمرين الجزائريين بإفريقيا، إضافة إلى مشروع القمر الصناعي «ألكوم سات *Alcomsat-1* »، الذي تم إنجازه بورشات الوكالة الجزائرية للفضاء، وأصبح محل اهتمام العديد من الدول الإفريقية التي بادرت إلى إرسال طلبات الاشتراك مع الجزائرية للاتصالات الفضائية، لاستغلال خدمات الساتل في الاتصالات وبث القنوات الفضائية.[1]

من أبرز المشاريع التي قدمت في إطار تزويد دول القارة الافريقية بالأنترنيت؛ ما تمت المبادرة فيه سنة 2003 ضمن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، بهدف إنشاء شبكة واسعة النطاق للاتصالات، ضمن عملية للتطوير والادماج تلبي الاحتياجات المتزايدة في البنى التحتية للاتصالات، من خلال توفير محتوى موثوق وآمن وعصري يكون في خدمة الأفارقة، ويعتبر مشروع "Algeria 2.0" فرصة للتواصل بين محترفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت في القارة الافريقية، وقد ابتدأ المشروع منذ 2012م، وله إصدارات سنوية، سعى خلالها لتحقيق الأهداف التالية:

*انشاء منصة للشراكة، وتطوير المشاريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير روح الشراكات الناشئة والابتكار؛

*ربط مختلف رواد الويب الجزائريين والأفارقة والعالميين للترويج والتعريف بالمهارات الجزائرية والافريقية؛

*تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة؛

*بناء شراكات مستدامة، وخلق فرص الاستثمار في الدول النامية الافريقية؛

*تعزيز منصة التبادل بين الجهات الفاعلة على شبكة الانترنت في الجزائر وخلق انفتاح على الصعيد الافريقي والدولي، وبالتالي إمكانية تصدير الدراية الوطنية الى الدول الافريقية؛

*ربط المهارات الاكاديمية والخبرات العملية بالشراكات البناءة.[2]

الفرع الثاني: دور الزوايا والطرق الصوفية في خدمة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا: شهد مجيء الرئيس بوتفليقة للسلطة في الجزائر سنة 1999م؛ انبعاثا للحركة الصوفية، ونشاطا متزايدا للطرق والزوايا، بعد أن جرى التضييق عليها ومحاربتها لعهود سابقة، نظير الدور السلبي لأغلبها في نشر الخرافة وتشويه الدين الإسلامي ومهادنتها للاستعمار، وقد تراجعت

([1]) – نوال.ح، **فرعون عشية المؤتمر الإفريقي لحوكمة الأنترنت :الجزائر تدخل إفريقيا بالأنترنت والقمر الصناعي للاتصالات**، جريدة المساء، 2017/02/13، المقال متوفر على الرابط الالكتروني: https://tinyurl.com/yywvvews

([2]) – سعاد بوعبوش، **تعود في طبعة جديدة بألوان إفريقية: ألجيريا 2.0 الحدث الأكبر على الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات**، جريدة الشعب، 2016/11/28، العدد 17194، ص06.

مكانتها لدرجة انحسارها في مناطق بالغرب والصحراء الجزائرية، إلا أنّه وفي إطار استيعاب تأثير الإسلام السياسي ونشاط الحركات السلفية، تم العودة إليها كبديل موال للسلطة ومدافع عنها، وقد اعتمد عليها الرئيس السابق في تحقيق الشرعية التي لم تتوفر له عبر المؤسسات والأطر السياسية بالشكل المطلوب، وتمّ التركيز خاصة على الطرق ذات الامتداد الشعبي، على غرار الطريقة التيجانية التي تتمتع بحضور قوي في العمق الإفريقي، حيث ورغم التنافس الجزائري المغربي بشأن الهيمنة على هذه الطريقة، إلا أن الجزائر أبقت صلتها بالتيجانية بحكم مولد مؤسس الطريقة أحمد التيجاني (1735–1815م) بمدينة عين ماضي بولاية الأغواط، وهو ما يمثّل مصدر تأثير في مختلف زوايا مشيخة الطريقة التيجانية بدول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الساحل، خاصة السينغال ونيجيريا وبوركينافاسو،والتشاد التي ينتمي رئيسها دريس ديبي لهذه الطريقة، كما توجد زوايا كثيرة وأعداد كبيرة من الأتباع الذين لازال تعلقهم كبيرا بمركز الإشعاع الأول لهذه الطريقة، وهو ما يمكن اعتبارها تجسيدا ناجحا للدبلوماسية الروحية الموازية، التي تُرسّخُ في وجدان المنتسبين الأفارقة للطريقة الصوفية، من خلال تأكيد ارتباطهم الروحي بشيخهم أحمد التيجاني، وقد أشار الرئيس السابق بوتفليقة –حين كان وزيرا للخارجية– علي الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1967م؛ في خضم الخلافات السياسية حول التوجهات الاقتصادية والثقافية، بأنّ استقطاب القارة الافريقية؛ لا يتم إلا من بوابة الطريقة التيجانية التي تضم اغلبية القادة الأفارقة، وتتلخص أهداف هذه الاستراتيجية في العمل على ترسيخ مكونات الهوية الجزائرية المتمثلة في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف، ثم محاولة بسط النفوذ في غرب إفريقيا، حيث يرتبط غالبية مسلميها برجال الدين، بوساطة إحدى الطريقتين القادرية التي مقرها في منطقة توات أو التيجانية في الأغواط، أو الطريقة السنوسية والتي تعتبر في مجملها طرقا جزائرية المصدر.[1]

سهّلت الجزائر تنقل رجال الزوايا ومنحتهم امتيازات عدة، بما فيها السماح بنشوء جمعية تمثلهم سنة 2003م، واكسابهم قربا من السلطة، وإلحاق فعلي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتيارهم الفكري، عبر تولي أحد معتنقي هذا التيار ورؤسائه وزارة الشؤون الدينية في الفترة 1997–2014م؛ بوعبد الله غلام الله الذي عمل على تقوية نفوذ الزوايا، والسعي لربطها بامتداداتها الافريقية، واستقبال شيوخ الطرق الصوفية من الأفارقة، والذين نظير الاهتمام بهم

(1)–عمر بن عيشة، **الزوايا والسياسة في الجزائر: هذه هي "حقيقة التزاوج"**، منشور بتاريخ: 2018/02/25، اطلع عليه بتاريخ:2019/06/17، متوفر على الرابط الالكتروني: https://almasdar-dz.com/?p=43971

وما كان يتم إنفاقه من أموال توجه لهم، ولترميم الأضرحة والتكفل بحفظة القرآن، كانوا لا يتوانون عن دعم الجزائر وسياستها الخارجية، وكانوا يكنون إعجابا شديدا بالرئيس السابق بوتفليقة ومشروعه في المصالحة الوطنية، ومن ذلك مثلا أنّ شيخ الطريقة التيجانية الخليفة علي أحمد أبو الفتح؛ صرّح في زيارة إلى الجزائر بتاريخ 2013/05/22م؛ أنّ بلاده التي تحصي 120 مليون مسلم –من أصل حوالي 170 مليون نسمة عدد السكان الإجمالي-يشكّل أتباع الطريقة التيجانية منهم من 60 إلى 70%، **تعيش أزمة مع المتشددين عاشتها الجزائر في التسعينيات، ونحن هنا لنستفيد من مصالحتها الوطنية**[1]؛

إنّ هناك انتقالا من استغلال الزوايا كوسيلة للتعبئة الجماهيرية على المستوى الوطني، وهو المسعى الذي أثبت نجاحه خاصة مع تأسيس الاتحاد الوطني للزوايا سنة 2003م، إلى نظرة أوسع ترى في الزوايا بوابة لإفريقيا، وهنا يسعى الخطاب الجزائري الرسمي والدعم السخي الذي تحظى به مؤسسات الزوايا، إلى تبيان أنّ نشاطها لا يجب أن يقتصر على الجزائر، وإنما لابد من التركيز على الدبلوماسية الروحية في بعدها الإفريقي الموازية للنشاط الرسمي، وأنه أضحى واجبا يتعين على جميع شيوخ الطرق والزوايا الصوفية القيام به، أسوة بمشيخة الطريقة التيجانية التي ساهمت إلى حد كبير في تجسيد الحضور الوازن للنفوذ المغربي خاصة في افريقيا.

إيمانا بهذا التوجه الجزائري بشأن الزوايا، فإنّه يجري تشكيل الرؤية الدينية الجزائرية– سواء على مستوى الإرشاد أو الوعظ أو الفتوى–التي يتم توجيهها نحو افريقيا في مواجهة ما يعتبر الفكر المتطرف القادم إليه من دول غير افريقية، وهذه الرؤية تقوم على الارتفاع بالزوايا إلى دورها السابق بوصفها مرجعية دينية علمية وروحانية واجتماعية ثقافية، وتأسيس معاهد على مستوى عال من الكفاءة العلمية والروحانية، بالتفاعل مع مختلف القدرات والكفاءات الوطنية والمغاربية والعربية والعالمية في هذا المجال، وبهذا فإنه يجري استثمار ذلك بدعوى أنّ التصوف لا ينبغ أن تحده الحدود الجغرافية، ويتوقع أن تخف حدة حضور الزوايا وخيار الدبلوماسية الدينية عقب تنحي الرئيس بوتفليقة، وخروج رموز نظامه تدريجيا من السلطة، وتحت ضغوط الشارع فإنّه من المرجح أن تعود الجزائر إلى انكفائها، متخلية عن ورقة الزوايا وتأثيرها في العمق الافريقي، نحو تصحيح الاختلالات الداخلية وحفظ الاستقرار الوطني، وترشيد الانفاق المالي.

([1])– دون ذكر الكاتب، **شيخ الطريقة التيجانية بنيجيريا :نسعى لحل مشكل التشدد في الساحل بالاستفادة من خبرة الجزائر**، جريدة المساء، يوم 24-05-2013 .

- **نتائج الدراسة**

– لقد حدث خلل كبير في بناء مضامين وتوظيفات القوة الناعمة بالنسبة لصانع القرار السياسي الخارجي في الجزائر، وهو الخلل المقترن بالخطأ في ترتيب الأولويات وتحديد دوائر الاهتمام السياسي ومستوى قيمة المصالح الوطنية بين دائرة الحيوية والهامة والهامشية، ونجم عن ذلك الخلل فشل خطير في تفعيل القوة الذكية للجزائر في الإطار الافريقي، وهنا لا يجب أن نغفل حقيقة أن السياسة الخارجية الجزائرية استمرت في دائرة النفوذ الفرنسي، الذي ليس من مصلحته فك هذا الارتباط.

– استنزفت تطبيقات منظور القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية كثيرا من المخصصات المالية والجهد الدبلوماسي، دون أن تظهر نتائج مشجعة لذلك، غير أن السلطة المتمحورة حول شخص الرئيس لم تجد بدا من الاستمرار في نفس المسار، حفاظا على ما تراه سمعة وهيبة الدولة وصورتها الدولية في مجال المساعدة والتضامن.

– تبرز تجربة توظيف القوة الناعمة في السلوك الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا، حالة من القصور الاستراتيجي في تعريف المصلحة وطرق تحصيل العوائد وبدائل التصرف، فالدول لا تعط مقابلا لشيء حصلت عليه بالفعل، وهذا ما اتضح بالنسبة لمسألة مسح ديون عدد من الدول الافريقية؛ التي كان من المفروض تحولها إلى استثمارات داخلها، على غرار ما تفعله إسرائيل هناك، وتقييد هامش المناورة لتلك الدول، بإخضاعها دوما للابتزاز إزاء مديونيتها والتزاماتها المالية تجاه الجزائر.

– إن الرغبة في كسب ولاءات كل الدول الافريقية مجتمعة، هو عمل يفتقد للعقلانية، حيث لم يكن من المجدي التعويل على الاستفادة مستقبلا من مواقف تلك الدول التي تسعى إلى التخندق ضد بعضها البعض، أو هي في عداءات وتنافس، أو غير مستقرة سياسيا بشكل يضعف قيمة مواقفها وحجم تأثيرها على الصعيد الإقليمي والدولي.

– تمت ملاحظة شخصنة شديدة لمجال القوة الناعمة وربطه بالرئيس السابق، وتصور الدور وذهنية أنه من بين حكماء افريقيا، وهو التصور السريالي القريب من نهج القذافي، فالدول تبني علاقاتها مع الدول الأخرى في إطار المؤسسات والاتفاقيات، والمصالح الواقعية، وليس في إطار الاعجاب الشخصي والصداقات بين القادة، بما يدفع إلى اهتزاز صورة الدولة ونفوذها بمجرد حدوث تغيير سياسي في الدولة، خصوصا وأنّ إفريقيا تتجه إلى تراجع الحكم الفردي ونهاية عهد الحكام المستبدين، وليس أدل على ذلك ما حدث في ليبيا القذافي وزيمبابوي

موغابي، وسودان عمر البشير ، والجزائر لم تكن بمنأى عن تغيير رأس السلطة بشكل دراماتيكي أنهى منظور القوة الإقليمية والقائد المعجزة.

– إنّ القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية؛ لم تكن أسلوبا فعّالا في خدمة المصلحة الوطنية، بقدر ما كانت إطارا للتضييق على المغرب –الدولة الخصم في التفكير الاستراتيجي الجزائري الرسمي–ومحاولة عزلها وحرمانها من الحلفاء الأفارقة، واستلزم ذلك إهدار موارد كثيرة في سبيل تمتين علاقات لا تتضمن بعدا استراتيجيا ولا عوائد ملحوظة، ومن العسير الجزم بأنّ هذا الخيار قد نجح، حيث تستمر المغرب بالتغلغل في المحاور التي كلفت الجزائر أموالا باهظة، وتؤثر على السياسات الخارجية للدول الافريقية التي تسيرها المصلحة الذاتية، وتغير ولاءاتها باستمرار.

– **توصيات الدراسة**

تم من خلال هذه الدراسة اقتراح التوصيات التالية:

– يجب أن يحدث تصحيح جذري لأداء السياسة الخارجية الجزائرية، يتجاوز حالة قصور رؤية القيادة الجزائرية السابقة في الاستعانة بالقوة الناعمة، لأجل إدارة علاقات الجزائر مع الدول الإفريقية، وأن ينبني إصلاح هذا الخلل على تفاعل مجموعة من الآليات، التي يمكن وضعها في ثلاث سياقات أساسية: **السياسي والاقتصادي والثقافي**، تبتعد عن الشعبوية وعن المجانية، ويتم تسبيق العامل البراغماتي على كل الاعتبارات الأخرى، والمفترض لإنجاح القوة الناعمة الجزائرية ألا يتعلق الأمر بعملية إنفاق عادية على نمط الحرب الباردة، لأجل كسب الولاء وبناء التحالفات، وإنما يتعداه لترسيخ مقاربة مدمجة للتسيير المستديم للموارد الوطنية، مع تثمين الطرق الجيدة في الوصول إلى نمط علاقات رابح–رابح.

– يجب أن توكل مصالح وزارة الخارجية لمختصين، ويخضع موظفوها لتكوين مستمر، كما يجب تقوية الدبلوماسية الشعبية، وسلطة الاعلام في متابعة الأداء الخارجي للدبلوماسية الجزائرية، والاستفادة من مخرجات الجامعات الجزائرية من البحوث الأكاديمية المتخصصة في هذا الإطار، وأن يجري تنشيط حركة الترجمة على نحو واسع لكل ما يمس مضامين القوة الناعمة والذكية في السلوك الدولي.

– يجب أن يكون هناك تفكير جدي بشأن الخروج من دائرة الهيمنة الفرنسية، وتطهير مؤسسات الدولة من كل المسؤولين المرتبطين بولاءات غير الولاء للدولة الجزائرية، وهذا يقتضي احداث ثورة في نظم الإدارة ولغة التواصل والمراسلات، وجردا لأرشيف وزارة الخارجية ودراسة مدققة له، على سبيل عدم الوقوع في أخطاء القيادة السياسية السابقة.

– إن الجزائر التي تمتلك منشآت مرفئية أهم وأكبر من تلك التي تتوفر عليها المغرب وتونس، يجب أن تحتل موقعا أفضل لتكون منطلقا للمنتجات الإفريقية الموجهة للتصدير، ولذلك يمكنها استهداف هذا العامل في إطار ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء، أما الجبهة الثانية التي يمكن للجزائر استهدافها، فهي ترتبط بمساعي الجزائر لتطوير وتكثيف صادراتها إلى إفريقيا، حيث تعتبر السوق القارية، سوقا واعدة، ويتعزز هذا الربط أيضا من خلال إحياء الصلات الثقافية وتنشيط دور المؤسسات الدينية والثقافية، لممارسة حالة من الجذب الروحي، والقدرة على التأثير من خلاله.

الخاتمة:

تمثل القوة الناعمة مجالا خصبا للبحث الأكاديمي، انطلاقا من مخرجاتها الإيجابية في زيادة نفوذ الدول، وتحصيل العوائد دون اللجوء إلى الأداة العسكرية خاصة، ويلاحظ أنّ الجزائر كان لها تصور بشأن هذه القوة على مدار عقدين من حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة(1999–2019)، أين دعّمت بشكل فعلي القضايا التي صبت في صالح الشّعوب الإفريقية بدءاً من مساندة تلك الشعوب ماديا ودبلوماسيا، إضافة لوقوفها إلى جانب البلدان التي مرّت بصعوبات اقتصادية من خلال المساعدات أو مسح الديون، ومن خلال تتبع هذه الفترة من الحكم واعتماد خيار القوة الناعمة فيها.

الملاحق:

مرفق –01–جدول يتضمن تكريمات افريقية للرئيس السابق بوتفليقة 2016–2019

الرقم	جهة التكريم	مبرر التكريم	تاريخ التكريم	مكان التكريم
01	**الندوة الدولية للحوار الشباني الإفريقي وتحديات السلم**	تقديرا لجهوده لصالح إفريقيا وشبابها	2016/01/15	الجزائر العاصمة
02	**منظمة الوحدة النقابية الافريقية**	جائزة السلام عن سياسة المصالحة الوطنية التي انتهجها وما لها من صدى في الجزائر وافريقيا	2016/02/24	الجزائر العاصمة
03	**مفوضية الاتحاد الافريقي**	نظير جهوده في ترقية دور المرأة في المجتمع.	2016/07/19	كيغالي– رواندا
04	**مفوضية الاتحاد الافريقي**	جائزة الجوائز تكريسا لريادة	2016/07/19	كيغالي–

		الجزائر –تحت حكم الرئيس بوتفليقة–في إفريقيا في مجال ترقية حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.		رواندا
05	**آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)**	عرفانا بالتزامه بدعم تجسيد آلية التعاون بين الشرطة الإفريقية	2017/05/14	الجزائر العاصمة
06	**المجموعة الإفريقية لمكافحة الملاريا**	نظير جهوده في القضاء على داء الملاريا	2018/01/28	أديس أبابا– اثيوبيا
07	**المجموعة الإفريقية للاتحاد الدولي للقضاة**	نظير جهوده في إصلاح قطاع العدالة بالجزائر	2018/05/07	الجزائر العاصمة
08	**الاتحاد الافريقي**	نظير جهوده في إحلال السلم والأمن بالقارة الافريقية	2018/10/21	الجزائر العاصمة
09	**اللجنة الأولمبية الإفريقية**	عرفانا بمجهوداته في سبيل الرياضة الوطنية والإفريقية	2019/01/26	الجزائر العاصمة
10	**جامعة التوثيق الإفريقي**	عن الجهود التي قدمها للموثقين في الجزائر والقارة الإفريقية	2019/02/26	عنابة– الجزائر

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاطلاع على أرشيف الصحافة الوطنية: 2016–2019

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

أ-الكتب

01-بوتول، (غاستون)، **السلم المسلّح**، تر: أكرم ديري ومحمد رائف المعرّي (لبنان: بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط01، 1971).

02-توينهام، (جيفري)، إيفانز(غراهام)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية: دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 1998).

03-عبيدات، (هبة الحياة)، **القوة الناعمة الأمريكية وأثرها على السلم الدولي**، (الأردن: عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، ط01، 2013).

ب-المقالات العلمية

01- بردان(فلاح مبارك)، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 02، العدد 06، جانفي 2017.ص ص79-100.

ج-الجرائد

01-بلعمري، (سميرة)، **الجزائر مسحت1400مليون دولار من ديون16دولة إفريقية**، جريدة الشروق اليومي، 2014/05/30.

02-بن عيسى، (ناصر)، **65 ألف مليار سنتيم تكلفة خمسة تظاهرات ثقافية "كبرى"**، الشروق اليومي، 2015/03/16.

03-بوخمخم، (عبد النور)، **02 مليار دولار ... مساعدات الجزائر للفلسطينيين والأفارقة**، جريدة الشروق، 2010/12/21، العدد 3150.

04-بوعبوش، (سعاد)، **تعود في طبعة جديدة بألوان إفريقية: ألجيريا 2.0 الحدث الأكبر على الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات**، جريدة الشعب، 2016/11/28، العدد 17194.

05-بوعمرة، (خيرة)، **هل تكفي سُنّة المهرجانات لبعث العلاقات الثقافية الإفريقية؟**، جريدة الحوار، 2009/12/24.

06-حباني، (دليلة)، **عرض 96 كتابا عن قضايا إفريقيا وإبداعاتها**، جريدة الجزائر نيوز، يوم 22-06-2009.

07-ح، (هشام)، **الجزائر ستواصل مسح ديون الدول الإفريقية رغم التقشف**، جريدة البلاد، العدد 4759، 2016/03/06.

08-رفاس، (سليمان)، **مقتل طالب افريقي إثر اعتداء بالأسلحة البيضاء بسيدي عمار في عنابة**، جريدة آخر ساعة، الجزائر، 07 فيفري 2019.

09-سيد علي، (نصيرة)، **بهو رياض الفتح يختصر الثراء الثقافي للقارة السمراء**، جريدة، الحوار، يوم 20-06-2009.

10-عويمر، (إيمان) **لعمامرة: نرفض التدخل العسكري في ليبيا**، جريدة الشروق، الجزائر، بتاريخ: 2016/02/21، أطلع عليه بتاريخ:2016/02/22.

11-لعيون، (هيام)، **تزايد عدد الطلبة الأفارقة ... 238 طالب تنزاني يدرسون في الجامعات الجزائرية**، جريدة الحوار، 2009/02/10.

د-المواقع الالكترونية

01- بن عائشة محمد الأمين، **جدلية القوة في العلاقات الدولية**، منشور بتاريخ: 2019/06/12، اطلع عليه بتاريخ: 2019/06/16، متوفر على الرابط الالكتروني: *https://tinyurl.com/y3wgxgbr*

02-بنجامين نيكلز، **دور الجزائر في الأمن الأفريقي**، النسخة العربية، نشر في: 2014/04/03، اطلع عليه بتاريخ:2019/06/09، على الرابط: *https://carnegieendowment.org/sada/55240?lang=ar*

03-عبد الباري عطوان، **العلاقات المغربيّة الجزائريّة إلى الحضيض بعد التّراشق باتهامات تبييض أموال المخدرات والوساطة الجنسيّة**، جريدة رأي اليوم، لندن، مقال بتاريخ: 2017/10/22، اطلع عليه بتاريخ 2019/06/10، متوفر على الرابط الالكتروني: *https://tinyurl.com/yxmnjuhq*

04-وكالة الأنباء الجزائرية، **تمويل الاتحاد الإفريقي: اشتراكات الدول الأعضاء لا تتجاوز 30 %**، بتاريخ: 2018/06/30، اطلع عليه: 2019/06/06، على الرابط: *http://www.aps.dz/ar/monde/58278-30*

05-قناة (CNN)، القسم العربي، **الجزائر تحتضن أشغال الجمعية العامة الأولى لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)**، منشور بتاريخ: 2017/05/16، اطلع عليه بتاريخ 20019/06/15، على الرابط: *https://arabic.cnn.com/world/2017/05/16/algeria-afripol*

06-أوراري محمد، **خبراء يؤكدون:" افريقيا تستلهم من التجربة الجزائرية لمكافحة التصحر"**، المسار العربي، 2012/06/10، على الرابط:*http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/10367.html*

07-حنان مهدي، **الجزائر تلتزم بإبقاء جامعاتها مفتوحة أمام الطلبة الأفارقة**، منشور بتاريخ: 2018/11/21م، اطّلع عليه في: 2019/06/06، متوفر على الرابط:*https://tinyurl.com/y2mwvkjb*

08-محمود مجادلة، **القطاع الثقافي بالجزائر وسياسة "شد الحزام"**، 2016/10/12، متوفر على الرابط الالكتروني:*https://goo.gl/pKYTVx*

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A –Books

01- Boulding, Kenneth E. **Three Faces of Power**. (USA: Newbury Park، CA: Sage, 1989).

02- Nye, Joseph.Jr, **Bound to Lead : The American Power**, (New York : Basic Books.1990), pp28, 29.

03-Nye, Joseph.Jr, **Soft Power : The Means to Success in World Politics** (New York : public Affairs, 2004)

B-Scientific articles

01- Hanes (Nicole), Andrer (Adrina), **Culture As Soft Power International Relations**, International Conferance Knowldge-Base organisation .Vol XXI, No 01, 2015, pp32-37.

02-Nye, (Joseph.Jr), **soft power,** Foreign Policy No.80, (autumn, 1990), pp. 153-171.

03-Nye, (Joseph.Jr), **Public Diplomacy and Soft Power**,The Annals of The American Academy of Political and Social Sciences , Vol. 616, **Public Diplomacy in a Changing World** (Mar., 2008), pp. 94-109.

04-Wang,(Hongyng), Lu (Yeh -Chung),**The conception of Soft Power and its Policy implication :a comparative study of china and Taiwan**, Journal of Contemporary China ,Vol 17(jun19,2008),), pp 425-447.

C-Thesis

01--Matstapeter,(Craig .W), **The instruments of national power: achieving the strategic advantage in a changing world**, submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of Master of ARTS in Security Studies (Homeland Security and Defense), Naval Postgraduate School Monterey, California, USA, December 2008.

D-Websites

01-Barthhelemy, (Coumont), **Soft Power Dbates in China**, Academic Forstghts, N13, January-june 2015, see at 06/06/2019, in this link :
http://www.academic-foresights.com/Soft_Power_Debates_in_China.html/

02-Nye, **The Future of power .Los Angeles World Affaires**, Council on March28, 2011, see at 06/06/2019, in this link :
www.lawac.org/speech-archive/pdf/1596/pdf.